غازي الصوراني

8/حزيران/2022

أزمة التعليم في الجامعات الفلسطينية

المحتويات

تقديم : 3
التعليم العالي الفلسطيني من التحررية الى الاندماج في السوق: 6
التعليم العالي في الأراضي المحتلة 1967: 8
حول أزمة التعليم العالي الفلسطيني: 14
بعض جوانب التشخيص لمظاهر الأزمة التعليمية والجامعات في بلادنا: 17
أولاً: مظاهر أزمة التعليم العالي الفلسطيني: 17
ثانياً: سبل الخروج من الأزمة وتطوير الجامعات الفلسطينية واستنهاضها: 24
ملخص لإحصاءات مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني للعام الأكاديمي 2020/2021 31
التحولات الديمغرافية للفلسطينيين والنمو السكاني في الضفة والقطاع وخدمات التعليم المستقبلية 2030 /2050 37
الجداول 44
جدول: توزيع الطلبة الجدد 2021/2020 حسب تخصصات اسكد : 45
جدول: توزيع الطلبة الجدد حسب المنطقة والدرجة العلمية والجنس 2021/2020 46
جدول: أعداد الطلبة المسجلين حسب البرنامج (تخصصات اسكد العامة) والجنس 47
جدول: توزيع الطلبة المسجلين حسب المنطقة والدرجة العلمية والجنس 2021/2020 48
جدول: أعداد المتخرجين حسب التخصص (تخصصات اسكد العامة) والجنس 2020/2019 49
جدول: توزيع الطلبة الخريجين حسب المنطقة والدرجة العلمية والجنس 2020/2019 50
ملاحـق 51
ملحق رقم (1) : كليات وأقسام جامعة الأقصى كما في عام 2022 52
ملحق رقم (2) : جدول: كليات واقسام غير متوفرة في جامعة الأقصى 53
ملحق رقم (3) : ترتيب الجامعات عالمياً: تصنيف التايمز للجامعات العالمية 2021 55
ملحق رقم (4): أفضل 10 جامعات عربية لعام 2020 57
ملحق رقم (5): قائمة أفضل 10 جامعات عربية لعام 2021 58
ملحق رقم (6): معايير تصنيف الجامعات العالمية 61
ملحق رقم (7): الخطة الدراسية لقسم الذكاء الاصطناعي في جامعة الزرقاء في الأردن 63
ملحق رقم (8): برنامج علم النانو في مدينة زويل في مصر 66

تقديم :

يتميز عصر العولمة الحالي بأنه عصر الانفجار المعرفي والتكنولوجي، والثورة المعلوماتية، التي فرضت على دول العالم العديد من التحديات والتغيرات المتسارعة، بالاعتماد على المعرفة العلمية التكنولوجية المتقدمة، والاستخدام الأمثل للمعلومات.

وفي ضوء متطلبات هذا العصر، أصبح لزاماً أن يهتم التعليم الجامعي في بلداننا بالبحث العلمي، ليكون مستعداً لمواجهة تلك التغيرات غير المتوقعة على الصعيدين المحلي (الفلسطيني والعربي) والعالمي ، خاصة في ظل عالم شديد المنافسة، القوي فيه من يمتلك العلم والمعرفة، فالقرن الحادي والعشرون هو قرن المعرفة، ولن يتطور اقتصاد الدول إلا من خلال الاعتماد على المعرفة والتقدم العلمي من ناحية، إلى جانب فك علاقات التبعية والاستقلال والسيادة الوطنية كشرط للتحكم بالموارد الطبيعية كمدخل لبناء وتطوير اقتصادي حقيقي من ناحية ثانية.

إن تسارع عمليات العولمة سيؤدي إلى تغيير مضامين الكثير من المفاهيم مثل "العالم الثالث" "التقدم" "العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية" وحوار الشمال والجنوب" إذ أن هذه المفاهيم لم يعد لها معنى مع تزايد البطالة والفقر وتحرر الأسواق والانفتاح والتخلي عن كل الضوابط التي أدت إلى تحكم 20% من سكان الكوكب بمقدرات 80% من سكانه، ما يؤكد على الاستغلال البشع لثروات الشعوب الفقيرة.

في هذا الجانب، ربما يكون من الملائم أن "نُذَكِّر بالاكتشافات العلمية النوعية، التي شهدتها العقود الأخيرة من القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، حيث لم يعد ثمة خلاف على أن المتغيرات العالمية، النوعية المتدفقة، التي ميزت العقدين الأخيرين من القرن العشرين، في السياسة والاقتصاد والتطور العلمي، شكلت في مجملها واقعاً تاريخياً معاصراً ورئيسياً وضع كوكبنا الأرضي على عتبة مرحلة جديدة، في القرن الحادي والعشرين، لم يعهدها من قبل، ولم يتنبأ بمعطياتها ووتائرها المتسارعة أشد الساسة والمفكرين استشرافا أو تشاؤماً وأقربهم إلى صناع القرار، خاصة ذلك الانهيار المريع في كل من المنظومة الاشتراكية العالمية و منظومة التحرر القومي العربي، الأمر الذي أخل بكل توازنات القوة والمصالح وفق مفاهيم وأسس الثنائية القطبية التي سادت طوال حقبة الحرب الباردة السابقة، ووفر معظم مقومات بروز الأحادية القطبية أو العولمة، التي اقترنت بالإمبريالية الأمريكية التي استطاعت –حتى اللحظة الراهنة– استكمال فرض هيمنتها على مقدرات هذا الكوكب، بحكم ادعائها أنها المنتصر الوحيد، وبالتالي صاحبة الحق الرئيسي في رسم وتحديد طبيعة ومسار العلاقات الدولية في المرحلة الجديدة وفق آليات ومفاهيم الليبرالية الجديدة، وهي متغيرات لم يعد المفكر أو الفيلسوف حراً في أن يتجاهلها ويغض الطرف عنها، ذلك لأن تطبيقاتها قد أحدثت انقلابا كبيرا في أحوال الوضعية البشرية، الأمر الذي يفرض على المثقفين في بلدان الوطن العربي عموماً والجامعات ومؤسسات التعليم العالي في بلادنا خصوصاً، متابعة تلك المتغيرات ووعي منطلقاتها وسبل مواجهتها أو التفاعل معها، من خلال المبادرة إلى إعداد وإنتاج الأبحاث العلمية

الكفيلة بامتلاك النظم المعرفية في مجال ثورة المعلومات والتكنولوجيا، ومن ثم استخدامها في عملية النهوض العلمي والمجتمعي في بلداننا.

ففي سياق هذا التحول المادي الهائل الذي انتشر تأثيره في كافة أرجاء كوكبنا الأرضي، بتأثير هذا التطور النوعي الهائل في مجال الاتصالات وثورة المعلومات والتكنولوجيا، وقيام التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة، كان لا بد من تطوير وإنتاج النظم المعرفية، السياسية والاقتصادية التي تبرر وتعزز هذا النظام العالمي الأحادي في ظل حالة من القبول أو التكييف السلبي، بل والمشاركة أحياناً من البلدان الأوروبية واليابان وروسيا الاتحادية، شجعت على تطبيق شروط العولمة، إضافة إلى هذا المناخ العام المهزوم أو المنكسر في بلدان العالم الثالث أو الأطراف، الذي أصبح جاهزاً للاستقبال والامتثال للمعطيات السياسية والاقتصادية، الفكرية والمادية الجديدة عبر أوضاع مأزومة لأنظمة فقدت في غالبيتها الساحقة وعيها الوطني أو كادت، وقامت بتمهيد تربة بلادها للبذور التي استنبتها النظام العالمي "الجديد" تحت عناوين تحرير التجارة العالمية، إعادة الهيكلة، والتكيف، والخصخصة، والانفتاح والليبرالية الجديدة تحت ستار زائف من الشكل الأحادي "الديمقراطي" الليبرالي وحقوق الإنسان، هدفه الضغط على دول العالم عموما، والعالم الثالث على وجه الخصوص.

في هذا السياق، يقول البروفيسور بول كندي، "أحد كبار علماء الاستراتيجيا في الولايات المتحدة، في بحث بعنوان "توعّك في العولمة" "لن أعود هنا إلى أصول العولمة ونشأتها وأسبابها، فمن المعلوم أن العلوم والتكنولوجيا والتقدم المادي غيرت أنماط إنتاجنا، وتبادلاتنا، واستهلاكاتنا. ثم جاءت الآن الثورة المعلوماتية لكي تغيّر حياتنا أكثر"، **وهنا لا بد من التأكيد على أن تلك الثورة المعلوماتية التي أدت إلى ولادة وظهور القفزات النوعية في التقنية والمعلومات ومنظومات الاتصالات... الخ. لم تُنهِ الطابع الجوهري للنظام الاقتصادي العالمي القائم على تقسيم العمل العالمي والتبادل اللامتكافىء ونهب القيمة الزائدة على مستوى عالمي أو ما أسميه الاستيلاء على فائض القيمة للشعوب كما هو حال بلداننا العربية وبعض بلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية، الأمر الذي يعني بوضوح استمرار تطور وانتشار الرأسمالية المتوحشة، على الرغم من دخول البشرية مرحلة الثورة المعلوماتية أو مرحلة المجتمع ما بعد الصناعي التي لم تنجح أبداً في إخفاء الطابع الرأسمالي الاستغلالي، بما في ذلك استغلال المعلومات والتقنية ومنظومات الاتصالات، باعتبارها في التحليل العلمي قوى منتجة يتم تسخيرها في خدمة علاقات الانتاج الرأسمالية.**

فإذا كانت القدرة لدى الدول أو المؤسسات تعتمد على المعرفة فهذا يعني أن البلدان النامية (أو الفقيرة) أصبحت أقل قدرة وسلطة مما كانت عليه قبل ثلاثين سنة، هكذا نلاحظ أن العولمة تؤدي إلى تعميق الهوة والشقة بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة.

وهنا بالضبط تتجلى الحاجة إلى متابعة الإنتاج المعرفي العلمي والنقدي العلماني الديمقراطي التقدمي الرافض لكل أشكال الهيمنة والاستغلال السائدة في مجتمعاتنا العربية، والتواصل معه على طريق تحقيق الأهداف الإنسانية المشتركة كما قدمها ودافع عنها فلاسفة العقلانية والتنوير والحداثة، وذلك بشرط امتلاكنا الواعي العميق لجوهر المسار العلمي

العقلاني التقدمي التاريخي، إلى جانب امتلاكنا، للتطورات والاكتشافات العلمية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة اليوم.

في ضوء ما تقدم، فإن قضية التعليم تأخذ في الحالة الفلسطينية، بعداً وأولوية أساسية، في ضوء الخصوصية المتمثلة بالصراع المصيري – الوجودي الذي يخوضه ضده عدو يمتلك وينتج الكثير من أدوات العلم والمعرفة والتكنولوجيا المتطورة، ويعد من أكثر الدول تطورا على مستوى الشرق الأوسط، والعديد من جامعاته تأخذ موقعاً متقدماً في التصنيفات والمقاييس الدولية المعنية بالتعليم ومؤسساته، وأبرزها تصنيف شنغهاي، وهذا بدوره ما يُضاعف المسؤولية الملقاة على عاتق مؤسسات التعليم الفلسطينية، لسد الفجوة القائمة بيننا وبين العدو من جهة، ومن جهة أخرى، تلبية حاجات علمية معرفية ملحة ومتزايدة في خدمة مصالح شعبنا الذي يتطلع بشوق للتحرر والاستقلال والنهوض، والخلاص من كل أشكال التخلف والتبعية والاستبداد.

ولا يفوتني هنا أن أتقدم بالشكر والتقدير للأصدقاء الأعزاء د. أيمن صبح القائم بأعمال رئيس جامعة الأقصى والأستاذ وسام رفيدي المحاضر في علم الاجتماع–جامعة بيت لحم و د. وسام الفقعاوي المحاضر غير المتفرغ في جامعة الأقصى ورئيس تحرير مجلة الهدف و د. نادر أبو شرخ النائب الأكاديمي /جامعة فلسطين، على ما قدموه من ملاحظات ومقترحات موضوعية ساهمت في إثراء الدراسة.

غـازي الصوراني

8/حزيران/2022

التعليم العالي الفلسطيني من التحررية الى الاندماج في السوق:

"في فلسطين الخارجة من حقبة طويلة جدا من الحكم العثماني، لم تكن هناك أي مؤسسة تعليم عال، ولعل أول مؤسسة تعليم عال في فلسطين كانت الكلية العربية في القدس والتي اسست عام 1918، بهدف إعداد معلمين للمدارس الابتدائية.

في تلك الفترة قرر المؤتمر الصهيوني عام 1913 انشاء جامعة عبرية، وبعد عام واحد على صدور وعد بلفور، تم وضع حجر الأساس لها، على جبل المشارف شرقي القدس، ليتم افتتاحها عام 1925، في مقابل فشل أو عدم تمكن القيادة الفلسطينية بزعامة الحاج أمين الحسيني من تحقيق مخطط انشاء جامعة فلسطينية باسم «جامعة المسجد الأقصى» رداً على إنشاء الجامعة العبرية عام 1925، بسبب رفض سلطات الانتداب طلب الحاج أمين الحسيني"[1]، وبالتالي استمر حرمان شعبنا الفلسطيني من تأسيس أية مؤسسة جامعية حتى ما بعد نكبة العام 1948.

لكن "الطفرة في التعليم العالي لدى الفلسطينيين حصلت بعد النكبة عام 1948، حيث شكل التعليم ملاذاً تعويضيا لفقدان مصادر الرزق، والعمل بعد التشرد، وترافق ذلك مع احتياج دول الخليج للعمالة الماهرة ونصف الماهرة، مما دفع الى استخدام التعليم العالي كوسيلة لتحقيق نوعاً من الطلب على العمل الاول هو احتياجات مدارس انشأتها وكالة الغوث للاجئين، واحتياجات التعليم في شرقي الاردن والضفة الغربية، والثاني هو احتياجات السوق الخليجي، وبالتالي فقد ولد التعليم العالي في فلسطين ما بعد النكبة، كاستجابة لطلب السوق، وخاصة في نفس مجال التعليم والحاجة الى معلمين وموظفين حكوميين، **وبالنهاية بدا التعليم عموما والتعليم العالي خصوصاً كآلية هامة واساسية للتكيف الاجتماعي، الى جانب الحرص على امتلاك بعض مظاهر القوة، والتَمَيُّز رداً على النكبة، باعتبار التعليم العالي وسيلة من وسائل الانتاج الاساسية من ناحية ووسيلة فعالة في خدمة النهوض التحرري الوطني من ناحية ثانية.**

ففي خمسينات وستينيات القرن الماضي، تحولت بعض المدارس الخاصة الى كليات تعطي الدبلوم المتوسط، وهما كل من مدرسة النجاح، وبيرزيت، حيث تحولت جامعة بيرزيت من مدرسة ثانوية الى كلية تعطي الصف الجامعي الاول عام 1953، والصف الثاني عام 1961 حتى تحولت الى جامعة عام 1972، اما مدرسة النجاح فتحولت الى كلية متوسطة عام 1965، ركزت على اعداد المعلمين، ثم تحولت الى جامعة بعد ذلك.

أما في قطاع غزة فلم تنشأ معاهد متوسطة فيه، حيث أن القطاع استفاد من قرار أصدره الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عام 1954 منح الطلبة الفلسطينيين ابناء قطاع غزة المساواة الكاملة بينهم وبين الطلبة المصريين بالنسبة للإعفاءات الكاملة من الرسوم الجامعية، ما يعني أن التعليم الجامعي بالنسبة لطلاب قطاع غزة أصبح بموجب ذلك القرار الناصري تعليماً مجانياً.

وفي هذا الجانب أشير الى أن قرار مجانية التعليم المشار إليه تم إلغاؤه وتم إلغاء كافة الاعفاءات من الرسوم الجامعية بقرار من الرئيس أنور السادات عام 1979، الذي لم يكتفي أنه فرض على الطلاب الفلسطينيين دفع

[1] **التعليم العالي الفلسطيني بين الحق فيه وفوضى السوق – اعداد: جبريل محمد و هند بطة – مركز بيسان للبحوث والانماء – رام الله – فلسطين – 2018**

الرسوم الجامعية بالكامل، بل أضاف على ذلك القرار حرمان طلاب قطاع غزة من القبول في ما أسماه "قرار رئيس السادات كليات القمة" وهي: الطب، الصيدلة، الهندسة، الاقتصاد والعلوم السياسية والصحافة، وللتاريخ أشير الى أن الرئيس الأسبق حسني مبارك ألغى قرار سلفه الرئيس السادات بالنسبة "لكليات القمة" وسمح للطلاب الفلسطينيين بدخولها عام 2000 دون اعفائهم من الرسوم.

إن علاقة الفلسطينيين عموما وطلاب قطاع غزة خصوصا بالنظام المصري في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر تذكرني بما تردد آنذاك حين أصدر الرئيس عبد الناصر بإعفاء الطلبة الفلسطينيين من الرسوم الجامعية وغير ذلك من الاعفاءات الخاصة بالفلسطينيين بالنسبة للتملك والتجارة ..الخ، ففي تلك الايام تردد بأن أحد المقربين من الرئيس عبد الناصر خاطبه قائلا: "انت مش ملاحظ يا ريّس انو بالإعفاءات من رسوم الجامعة إنك بتدلع الفلسطينيين أوي" فرد عليه القائد الراحل عبد الناصر من فوره قائلا: "ياما حيعانوا الفلسطينيين من بعدي"، ولطالما عانينا من بعده ولم نزل.

اذن يمكننا القول ان التعليم العالي نشأ بتأثير الطموح الذاتي والوطني لدى الشباب الفلسطيني، وبفعل الحاجة التنموية، وكآلية للتكيف الاجتماعي، والطلب على المتعلمين وبالأخص في قطاع التعليم نفسه (تعليم لأجل التعليم) أو استجابة لحاجة التعليم في بلدان الخليج، والتي هي حاجات تنمو على هامش السوق وليس في السوق نفسه، وكانت ترعاها الحكومات أكثر من الهيئات الخاصة والأهلية، حيث شكل التعليم العالي جزءا من الاستثمار في القوى البشرية"[2].

هنا لا نستطيع القول ان التعليم العالي موجه لخدمة السوق بطريقة مخططة سلفا، بل هي استجابات عشوائية ناتجة عن تحسس اتجاهات السوق المتقلبة والمحدودة، وغير القادرة على التوسع والنمو بسبب طبيعتها الخدمية غير المنتجة، كما ان كثيرا من احتياجات هذه السوق لا تتطلب قوى عاملة مؤهلة جيداً، خاصة في مجال التشييد والبناء أو في مجال الفندقة، والنقل والمواصلات والتي هي قطاعات أكثر استيعابا للقوة العاملة بعد القطاع الحكومي.

بالتالي فان عملية التعليم العالي حكمتها –بهذه الدرجة أو تلك– حالة من العشوائية سواء في اختيار البرامج أو التخطيط والقدرة على قراءة توجهات السوق المحلي أو القدرة على توجيه الاستثمار من خلال عرض افكار إيجابية مفيدة عبر الأبحاث العلمية.

هذا يعني ان هناك ضرورة لإعادة تقييم تجربة التعليم العالي في ظل السلطة، من خلال الاجابة على السؤال ايهما اولا: الاستجابة لحاجات سوق خدماتي محدود، ام توفير نوعية تعليم تتلائم مع الاحتياجات الوطنية التحررية والتنموية، وفي هذا فرق كبير كما تشير نسبة الدارسين للزراعة أو البيطرة في الجامعات، أو نسبة الدارسين للعلوم التطبيقية وهي نسب ضئيلة جدا، ولا يحتاجها السوق الخدمي كثيرا[3].

---

[2] المصدر السابق.

[3] المصدر السابق.

وهنا تبرز الحاجة للإجابة على سؤال إضافي، تتبعه تساؤلات، مرتبطة بتقييم تجربة التعليم العالي من أبرزها: مَنْ المخول بوضع (معايير تصنيفية) لمؤسسات التعليم العالي؟ ومَنْ منح (س) أو (ص) من الجهات الحق بوضع تلك المعايير؟ وعلى اية منطلقات تعتمد تلك الجهات واضعة المعايير؟ وهل من المنطقي والمنهجي الفصل بين واضع المعايير وبين السلطة التي يملكها والتي تمكنه من حيازة القدرة على وضع المعايير وفرضها بطرق عديدة؟ وهل تتناسب معايير التصنيف والتقييم مع وضعية جامعاتنا كمؤسسات في ظل الاستعمار؟ كلها أسئلة تفتح المجال لنقاش موضوعي صريح يتناول واقع التخصصات والمناهج وطرق التدريس والعلاقات بين مكونات المؤسسة ودمقرطة مؤسسات التعليم والطالب الذي نرغب مجتمعياً بتخريجه كطالب في مجتمع تحت الاستعمار الصهيوني، وبالتالي تنطرح سمات الخريج ومواصفاته ، وكلها قضايا لا تتناولها معايير التصنيف العالمية التي تُتبع في تصنيف مؤسسات التعليم العالي وتلتزم بها تلك المؤسسات وكأنها "كتاب مقدس"، بل وتحاول اللحاق بتلك التصنيفات العالمية وكأنها الغاية التي ما بعدها غاية ! مثال /اقتراح: اعتقد ان من المفيد ان ينشط الطلبة الخريجين في بناء تعاونيات زراعية انتاجية في الضفة الغربية حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية فيها حوالي 1.5 مليون دونم، وهناك اليوم حوالي 40 تعاونية، حيث أن ذلك التوجه التعاوني للخريجين، أفضل من تخريج طلبة IT يعملون في خدمة شركات رجال الاعمال وكبار التجار الكومبرادوريين الذين لا يرون أي غضاضه في تنظيم علاقة الهيمنة مع سوق الانترنت الصهيوني، وهذا لا يعني أبداً عدم الاهتمام بتدريس التخصصات العلمية التكنولوجية الحديثة والمعاصرة.

أما بالنسبة لقطاع غزة الذي لا تزيد مساحة الاراضي الزراعية فيه عن مائة ألف دونم (حوالي 7% من مساحة الأراضي الزراعية في الضفة) ما يعني ان القطاع بحاجة الى ان يكون تركيز التعليم العالي فيه على التخصصات العلمية التكنولوجية المتقدمة، وذلك لرفع مستوى الموارد البشرية من الشباب الفلسطيني.

التعليم العالي في الأراضي المحتلة 1967:

يشكل التطور العلمي والبحث الحثيث في العلوم والمعرفة، واحداً من التحديات الأساسية الإستراتيجية، يوفر لنا – عبر تحققه – مدخلاً وأداة في مواجهة سلبيات التحديات التاريخية الموروثة والمعاصرة من جهة، ومواجهة تحديات التبعية والتخلف من جهة أخرى، وهو أمر مرهون بتطوير النظام التعليمي، ووقف هذا التدهور الذي تعرض له بسبب استمرار الاحتلال الصهيوني وممارساته العدوانية في الضفة وقطاع غزة من ناحية، وبسبب استمرار الانقسام والصراع على السلطة بين فتح وحماس من ناحية ثانية.

وفي مواجهة هذا التدهور، والانطلاق بالعملية التعليمية والتربوية في الضفة والقطاع صوب أهدافها الوطنية والمجتمعية الديمقراطية، فإنني أرى أن الرؤية الموضوعية في الحكم على النظام التعليمي في بلادنا، لا بد وأن تنطلق من أربعة معايير أساسية:

المعيار الأول: ديمقراطية التعليم، بمعنى توسيع قاعدته الاجتماعية بما يُؤمِّن مجانية مشاركة أبناء الفقراء الذين يمثلون الأغلبية الساحقة لشعبنا، في العملية التعليمية بكل مراحلها، وهي قضية لا تقتصر على كونها

مرتبطة بالمبدأ الأساسي في العدالة الاجتماعية فحسب، وإنما أيضاً باعتبار هذه المشاركة هي أصل من أصول ومكونات التنمية المجتمعية ، التي ننادي بها كمشروع حضاري اقتصادي اجتماعي وثقافي، ذلك إن التاريخ المعاصر للبشرية لم يعرف تجربة واحدة للتنمية الحقيقية المستندة على مبادئ العدالة الاجتماعية دون التوسع الحقيقي في قاعدة التعليم الإلزامي المجاني للعشر سنوات الأولى، وتوفير سبل التعليم الجامعي المجاني للطلاب عموماً والفقراء بصورة أولية.

وفي هذا الصدد فإن مجانية التعليم الجامعي ليست مستحيلة أو طوباوية واهمه إن انطلقت من حقيقة أن القطاعات الثلاثة المستفيدة من منتج العملية التعليمية، اي الخريج، وأعني القطاعين الخاص والعام والمؤسسات غير الحكومية هي عليها تقع مسؤولية دعم التعليم العام ناهيك عن ممكنات إعادة النظر في توزيع الموازنة العامة التي تطغى عليها مخصصات تكاليف الأمن وغير ذلك من المخصصات والمصاريف الكمالية، لصالح التعليم والصحة والزراعة مثلاً.

إن حديثي عن ديمقراطية التعليم، بقدر ما يجسد رؤية وتطلعات القوى الديمقراطية التقدمية، هو أيضاً تعبير عن رؤية موضوعية أكثر شمولاً، تستهدف خلق التوازن الحقيقي من الناحية الاجتماعية في تركيبة متخذي القرار في أجهزة السلطة أو الحكم، كشرط ضروري للاستقرار الاجتماعي والسياسي، وذلك أمر لن يتحقق دون إفساح المجال لأبناء الفقراء الحاصلين على معدلات القبول المطلوبة للالتحاق بالجامعات والدراسات العليا، إذ أن استمرار العقبات والتعقيدات بالنسبة للقبول في الجامعات راهناً، وخصوصاً في الكليات العلمية كالطب والهندسة والصيدلة والكمبيوتر وغيرها من الكليات سيراكم ويعمق الخلل في التوازن الاجتماعي الداخلي لحساب مصالح الطفيليين من الأثرياء والشرائح العليا، الذين لا يعدمون وسيلة في إلحاق أبنائهم بالجامعات الخاصة في داخل أو خارج البلاد رغم محدودية قدراتهم وضعف معدلاتهم.

في هذا السياق، أشير الى "ان العبء الاكبر من تكلفة التعليم العالي تقع على الاسرة الفلسطينية، وهي أسر فقيرة في معظمها، حيث يعتبر متوسط الانفاق الشهري لهذه الأسر حوالي 1400 دولار، في حين أن متوسط الأجر الشهري يبلغ حوالي 900 دولار، الامر الذي يعني ان التعليم العالي يشكل كلفة باهظة على تلك الأُسر الفلسطينية، حتى لو توفر بها شخصان على رأس عملهما، فاذا افترضنا أن أُسرة متوسطة يعمل بها الزوجان ويبلغ دخلهما 1600 دولار ولديهما طالب واحد في جامعة محلية يدفع رسوماً سنوية حولي 1200 دولار دون حساب المواصلات والكتب والمصاريف الاخرى، فان نصيب الرسوم الجامعية[4] من الدخل الشهري حوالي 100 دولار شهرياً، واذا اضيفت المصاريف الاخرى بمعدل

[4] تشكل الرسوم والاقساط الجامعية المصدر الرئيس لتمويل التعليم الجامعي في الاراضي الفلسطينية فهي تغطي ما نسبته 40 – 80% من ايرادات الجامعات، ويساهم صندوق اقراض الطلبة بما نسبته 5% من الايرادات، والذي كان عام 2016 حوالي 6 مليون دولار وهذا يعني ان كلفة التعليم العالي تعادل حوالي 120 مليون دولار سنويا، هذا اضافة الى المنح والهبات والتي هي مصادر غير ثابتة، وموجهة نحو اهداف محددة ربما لا تكون ضمن اولويات احتياجات الجامعة او

7 دولار يوميا بناء على سؤال بعض الطلبة ممن يسكنون رام الله ويتعلمون في جامعة بيرزيت، فان التكاليف الشهرية للمصروف في 22 يوما دراسيا تبلغ حوالي 150 دولار، وهذا يعني ان تعليم طالب واحد لأسرة متوسطة يكلف 250 دولارا اي ما نسبته 16% من دخل الاسرة الشهري، فكيف اذا قتصرت الاسرة على مصدر دخل واحد قيمته 900 دولار، فان تكلفة الطالب تصبح حوالي 27% من دخل الاسرة وهذا يشكل عبئا كبيرا على الاسرة الفلسطينية والتي عادة ما يكون التعليم الجامعي احد دوافع ادخارها.

وعلى الرغم مما تقدم، إلا أنني لا أستطيع تجاوز الأوضاع المالية المأزومة في معظم جامعات الضفة وقطاع غزة، بسبب تراجع الدعم الحكومي والخارجي، الأمر الذي فرض على الجامعات تركيز اعتمادها على الأقساط والرسوم الجامعية بشكل رئيسي.

في هذا الجانب، " ترى الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ان «من أهم أسباب الأزمة الماليّة التي تعاني منها الجامعات العامة، وبشكل متفاوت، هي سوء الوضع الاقتصادي بشكل عام، وتراكم العجز المالي في موازناتها، وقلة المخصصات المالية التي تقدمها الحكومة لهذه الجامعات وعدم انتظامها، وضعف و/أو غياب دور القطاع الخاص، وعدم كفاية العائد من الأقساط الجامعية، وقلة الدعم المالي الخارجي المباشر، والارتفاع المستمر في التكاليف التشغيلية والتعليمية، في ظل شُح و/أو عدم وجود استثمارات وعوائد مادية ذاتية للجامعات"[5].

هنا لا بد من التأكيد على أن بناء المؤسسة التعليمية وفق المنطلقات والآليات الديموقراطية سواء في تشكيل هياكلها القيادية أو اتخاذ القرار، تتطلب التفكير الجاد بصورة موضوعية في إشراك العاملين في الجامعة بتعيين رئيس الجامعة عبر آلية ديموقراطية متفق عليها، وهذا يعني أيضاً التفكير الجاد بأن يقوم الاكاديميين في كافة أقسام الجامعة وكلياتها بانتخاب عميد الكلية، وقبل كل ذلك بالطبع لا بد من تفعيل الديمقراطية ومأسستها في أوساط الطلاب وتوفير كافة الفرص لتحقيق الانتخابات للهيئات الطلابية بصورة دورية ودائمة.

المعيار الثاني: الجامعات منابر للتحرر الوطني[6]:

عند الحديث عن بنية الجامعة من حيث نوع الجسم الطلابي الذي تشكلت منه في الضفة الغربية وقطاع غزة، نجد انها مكونة –في أغلبيتها– من أبناء الطبقات الشعبية غير القادرة على تغطية تكاليف التعليم في الخارج، أو الحصول على منح خارجية، هذه الصفة الغالبة على نوعية الحركة الطلابية في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، خلقت اجواء جامعية نشطة على المستوى السياسي الوطني، دعمها في ذلك

تغطية النفقات الجارية، فيما لا توجد مصادر اخرى ناتجة عن العمل البحثي والاستشاري للجامعات الا ما ندر. (جبريل محمد هند بطه – التعليم العالي – مركز بيسان للبحوث – رام الله – 2018)

[5] المصدر السابق – جبريل محمد وهند بطة.

[6] المصدر السابق – جبريل محمد وهند بطة.

امتداد الحركة الوطنية جماهيريا في ذلك الوقت ودعم م.ت.ف لموازنات الجامعات، وتوفر ادارات جامعية ان لم تكن متناغمة مع المد الوطني فهي على الاقل لا تستطيع الوقوف في وجهه، وبالتالي شكلت الجامعات حاضنة للعمل الوطني، ومركزاً اساسياً للتعبير عنه اضافة الى النقابات المهنية، والنقابات العمالية.

في هذا الجانب، أعتقد أن معظم الجامعات الفلسطينية عموماً وجامعة بيرزيت خصوصاً، كانت قد تعززت مكانتها الوطنية والتقدمية بتأثير الدعم المادي من منظمة التحرير الفلسطينية عموماً ودعمها للأقساط المطلوبة من ابناء الريف والمخيمات لتمكينهم من دخول الجامعة، وبالتالي أدى ذلك الى ازاحة أو استبعاد هيمنة أبناء العائلات البرجوازية على الجامعة.

ففي تلك المرحلة من التعاون بين الجامعات و م.ت.ف، لم يكن التعليم العالي منعزلاً عن الهم الوطني العام، وعن المجتمع، بل كانت الجامعات منخرطة فيه بشكل مباشر، وكانت مصنعا لبلورة الهوية الوطنية بنشاطاتها الثقافية والفنية والاجتماعية، والتي صبت كلها في عملية التحشيد الوطني، وكان طبيعياً قيام الاحتلال بتعطيل الكثير من النشاطات من خلال العديد من وسائل الحصار والمضايقات والحواجز، ورغم ذلك كان الطلبة يملكون ارادة التحدي للعدو الصهيوني رغم كل ممارساته العدوانية.

هنا لا بد من الإشارة الى ان التعليم العالي قبل قيام السلطة الوطنية، لم يأت تلبية لحاجة السوق، بل جاء على خلفية مقاومة المحتل، ومقاومة التجهيل والاستلاب الوطني، ولذا دعمت المنظمة ذلك التوجه، واستطاعت الجامعات ان تستمر، وتصمد وتتطور بفعل تلاحم كل من الطلبة والعاملين والادارات معا في مواجهة سياسة التجهيل الاحتلالية.

هذا "لا يعني ان الجسم الجامعي لم يعان من مشاكل داخلية، بل كثيرا ما حصلت اضرابات طلابية أو للعاملين في الجامعة ناتجة عن قضايا مطلبية لهم، وكانت اغلب هذه القضايا تحل عبر الحوار الديمقراطي. بن اجسام الجامعة أو من خلال مجلس التعليم العالي.

فعلى تخوم قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، كانت نهاية مرحلة من مراحل تطور التعليم العالي في الاراضي الفلسطينية، وعليه فإن التحولات التي مرت بها الجامعات الفلسطينية، بعد قيام السلطة الفلسطينية، على مستوى البنية المؤسسية لا يمكن قراءتها إلا ضمن التقاطعات بين ثلاثية السياسة، المعرفة، والاقتصاد، حيث يمثل العنصر الأول – السياسة مدى تدخل الدولة – السلطة السياسية – في الجامعات، من خلال السياسات المتعلقة بالإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي، وسياسات الدولة بشكل عام التي قد تعيد صياغة التعليم العالي"[7].

[7] المصدر السابق – جبريل محمد وهند بطة.

أما "العنصر الثاني – المعرفة فينصب في سياسات الإنفاق على البحوث العلمية وتوجهاتها، أي يرتبط بالسياسات الداخلية للجامعة أو المؤسسة الأكاديمية، وعلاقات القوة التي تحكم هذا القطاع، والتي تحكم أهداف الانتاج المعرفي، المعرفة لذاتها أم لخدمة المجتمع.

أما العنصر الثالث والأخير – الاقتصاد، يدرس علاقة الجامعة بالسياق العالمي وتوجهاتها للاندماج في المجتمع المعرفي العالمي، وإصلاحاتها الداخلية على المستوى المؤسسي والتعليمي جراء ضغوط قوانين السوق، ومدى تماشيها مع هذه القوانين.

هناك تحولا واضحا في أدوار مؤسسات التعليم العالي يرتبط بشكل أساسي بتغير شكل الحكم وفلسفته منذ نشأة الجامعات الفلسطينية لغاية الآن، فمن أداة للتغيير الاجتماعي، وأداة تحرر وطني، إلى مؤسسة خدماتية تخضع لقوانين السوق، وتُخرّج أفواجاً من الموظفين أو العاطلين عن العمل فعلاً"[8].

في هذا الجانب، أشير إلى أن مؤسسات التعليم العالي في فلسطين على اختلاف توجهاتها، تواجه تحديات كبيرة تتطلب تطويرا جذريًا لتتمكن من أداء رسالتها في ظل بناء مجتمع المعرفة والتحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، ويتطلب تحقيق هذه المهمة من هذه المؤسسات أو الجامعات تحقيق قدر كبير من التوازن بين أنشطة التعليم والبحث والتطوير، وذلك لتتوافق مع ما يعرف بالجامعات البحثية والتي تؤدي رسالتها في التعليم وخدمة المجتمع وإثراء المعرفة ونشرها من خلال التركيز على الأنشطة البحثية، خاصةً وأن الجامعات الفلسطينية تعاني من الغياب الكامل للمنافسة فيما بينها، وضعف تقديم حوافز مالية إضافية للجامعات الأكثر إنتاجًا للبحوث العالمية، وبالتالي فإن الإنتاج العلمي للجامعات الفلسطينية يتميز بكونه ضعيفًا أو شبه منعدم مقارنة بالإنتاج العلمي في دولة العدو الصهيوني أو في الدول المتقدمة **وهذا يعود للأسباب التالية:**

1. ضعف العلاقة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج، وغياب الخطط العلمية المطلوبة لإعداد وإنتاج الأبحاث في معظم الجامعات، مما أدى الى انتاج العديد من الأبحاث التي لم تكن ضمن مستوى وشروط البحث العلمي عموماً، ودون مستوى الدور المنوط لتلك الأبحاث في تطوير بعض جوانب المجتمع الفلسطيني خصوصاً.
2. غياب العلاقة التكاملية للجامعة مع القطاعات الإنتاجية العامة والخاصة وانعدام مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي.
3. غياب ثقافة البحث العلمي والضعف الشديد لدى معظم الأساتذة في متابعة التطورات الثقافية والعلمية الحديثة.

[8] المصدر السابق – جبريل محمد وهند بطة.

4. عدم تبني السلطة الفلسطينية سياسات وآليات واضحه ومحددة ، لدعم البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية من ناحية ولتأسيس ولإنشاء مراكز وطنية للبحث العلمي كما هو الحال في جامعات دولة العدو الاسرائيلي من ناحية ثانية .

المعيار الثالث: تحديث التعليم، وذلك أمر عسير المنال بدون فهم واستيعاب وتطبيق مفاهيم الحداثة الفكرية، أو الخطاب الفكري المعرفي العقلاني، وأساليب التفكير التي انبثقت في عصر النهضة الأوروبية منذ القرنين السادس والسابع عشر وامتدت بتواصلها إلى يومنا هذا.

فعلى الرغم من وعينا بأن عقيدة التنوير شكلت في المراحل الأولى محور الحداثة، إلا أن هذه العملية التنويرية نمت وازدهرت في سياق انتقال المجتمعات الأوروبية من المجتمع الإقطاعي محدود الأفق، إلى المجتمع الصناعي الرأسمالي المفتوح، هذا الانتقال لم يكن عملية سهلة ولم يتم دفعة واحدة، فقد استلزم– عبر فترة طويلة امتدت حتى نهاية القرن التاسع عشر – ثلاثة أنماط من الثورات لم نمتلك مقوماتها وجوهرها العلمي الحداثي في بلادنا العربية حتى اللحظة:

- الثورة الاقتصادية في الزراعة والصناعة والتجارة وما صاحبها من تراكمات داخلية وتوسع جغرافي استعماري خارجي.
- الثورة السياسية البورجوازية التي حققت وأنجزت التحولات والمهام الديمقراطية والدستورية.
- الثورة الثقافية أو النهضة الأوروبية والإصلاح الديني التي حققت الانتقال التحديثي من مجتمع الطبيعة إلى المجتمع المدني، وما رافقها من ثورة علمية حررت البحث المعرفي من سلطة السلف لحساب سلطة العقل والاستكشاف والتحليل.

وفي هذا السياق، تشير العديد من "الدراسات التي تناولت موضوع التعليم العالي في دول نامية خاضعة أو خضعت للاستعمار، بأنها كما غيرها من دول العالم تُخضع جامعاتها لإعادة هيكلة وبناء، وتشير هذه الدراسات أن هذه التغيرات العميقة لا تقتصر فقط على طرق إدارة تمويل الجامعات، بل تطال المنطق الحاكم للأنشطة الأكاديمية وغير الأكاديمية فيها، ويعزى ذلك لسياق عالمي وخطاب معرفي موحد يتم الترويج له على المستوى العالمي، كما يُلاحظ أن العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التعليم العالي في الدول النامية أشارت لتراجع دور الدولة، وإعادة توجيه السياسات الاقتصادية للتوجه نحو السوق العالمية، بالإضافة لنمو طبقة وسطى ثرية، ومثقفة على حساب تراجع الطبقات العاملة والفلاحين، وذلك نتيجة لبرامج إعادة الهيكلة التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية، ومن هنا ساهمت هذه القروض والبرامج في تقليص القطاعات التي تتدخل فيها الدولة، بالإضافة إلى إعادة توجيه الصناعة والزراعة نحو التصدير للخارج. ويتفق العديد من الباحثين على أن ما سبق هو الأرضية التي يمكن الوقوف عليها لتفسير التغير في السياسات التعليمية

التي باتت تصمم لسوق عمل مجزأة، تركز على المهارات الإدارية والمعرفة الشاملة، وإنتاج أيدي عاملة ذات مستوى متدني من المعارف التخصصية"[9].

مما سبق فإن شرط الحداثة أو التحديث في التعليم أو غيره من جوانب التطور الاجتماعي، هو التحرر من كافة المعوقات الخارجية والداخلية، الى جانب ضرورة تعميم الوعي بالهوية الوطنية والحقوق التاريخية في المناهج التعليمية، ورفض الاستجابة لمطالب العدو الصهيوني في تعديل تلك المناهج، بما يستجيب لعملية التطبيع السياسي والثقافي من جهة، وبما يستهدف شطب كل ما يتعلق بحقوق شعبنا التاريخية في وطننا من جهة أخرى' فليست المشكلة هي مجرد تحديث المناهج فحسب، وإنما في تغيير الواقع من أجل التحرر والاستقلال وتأسيس النظام السياسي الديمقراطي وفق قواعد التنوير والعقل والحداثة في خدمة الهوية الوطنية، بما يمكننا من إنهاء الانقسام الراهن، واستعادة الوحدة الوطنية التعددية، وتوفير أسس ومقومات الصمود ومقاومة المحتل الصهيوني، إذ أن استمرار بقاء هذه القيود سيحول دون تحديث المناهج التعليمية في بلادنا من جهة، ويعزز بقاء عوامل الخلل وغياب التوازن الاجتماعي الداخلي لصالح أبناء رموز وشرائح الفساد والتحالف الطبقي الطفيلي الكومبرادوري البيروقراطي، مقابل استمرار حرمان أبناء الفقراء (الأغلبية الساحقة) من الحصول على فرص التعليم وممارسة دورهم الإيجابي الرائد في المشاركة السياسية الاجتماعية الفعالة في توجيه وقيادة المجتمع.

المعيار الرابع: ويرتبط بعملية تقييم المؤسسة التعليمية ومدى استجابتها، من حيث مخرجات عملية التعليم، لحاجات بناء اقتصاد تنموي مقاوم، فالتنمية المقاومة على مختلف تفرعاتها هي الكفيلة بتحقيق القدرة على بناء مجتمعي قادر على الصمود، وهنا يتجلى دور الجامعات بأن تنظم منهاجها واساليب تدريسها لبناء أجيال تأخذ على عاتقها الانخراط في التنمية وتحديداً الزراعية والصناعية بديلاً لتخريج افواج وظيفتها فقط خدمة رأس المال في قطاعات التأمين والاتصالات والبنوك، وهي قطاعات معنيه –في معظمها– بالاستغلال الرأسمالي والاستيلاء على فائض القيمة أو الربح وليست معنيه أبداً بعملية التنمية.

حول أزمة التعليم العالي الفلسطيني:

إن أية محاولة جادة للتغلب على الآثار السلبية في ميدان التعليم والتعليم العالي، لا يمكن أن تقتصر على هذا الميدان وحده، وإنما ينبغي أن تتعداه إلى مجمل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والنظام السياسي العام.

على أي حال إن الحديث عن أزمة التعليم والجامعات في بلادنا هو جزء من الحديث العام الذي يتداوله أبناء شعبنا في تناولهم للأزمة العامة على صعيد المجتمع الفلسطيني كله، وهي أزمة تمتد تفريعاتها في الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة والتعليم، حيث تتبدى مظاهر التراجع والتفكك الاجتماعي والانقسام السياسي، والعديد من مظاهر الثراء الطفيلي والفجوات الطبقية بصورة لم يعرفها مجتمعنا من قبل، ولذلك فإن أية محاولة جادة للتغلب على الآثار

[9] المصدر السابق – جبريل محمد وهند بطة.

السلبية في ميدان التعليم والتعليم العالي، لا يمكن أن تقتصر على هذا الميدان وحده، وإنما ينبغي أن تتعداه إلى مجمل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والنظام السياسي العام، إذ أن مواجهة عوامل الخلل في النظام التعليمي والجامعات عموما، ترتبط بعملية تفعيل ومراكمة الضغط الجماهيري الديمقراطي من أجل تجاوز وانهاء مظاهر التفكك والانقسام وكل أشكال الصراع التناحري الداخلي باعتباره سبباً رئيساً، إلى جانب الحصار والعدوان الصهيوني، في مفاقمة هذه الأزمة البنيوية الشاملة، بما يمهد لاستعادة وحدة النظام السياسي الوطني الديمقراطي المقاوم.

أما بالنسبة لأزمة التعليم العالي، أشير هنا الى تقرير "لجنة التربية والقضايا الاجتماعية" في المجلس التشريعي، حول التعليم العالي الفلسطيني، الذي حدد أبرز عناصر الازمة، التي تتمحور حسب التقرير[10] تتمحور حول "غياب التخطيط الشامل للجامعات الفلسطينية، وقيام كل جامعة بتخطيط منفرد، مما يتطلب إعداد الدراسة التفصيلية، بهدف صياغة خطة شمولية للتعليم العالي الفلسطيني ترتكز إلى فلسفة تعليمية واضحة تخدم التنمية"، كما لاحظ التقرير "غياب التنسيق الكافي بين الجامعات وبين وزارة التعليم العالي، وتحديداً فيما يخص الدراسات العليا بما يوفر التكاملية بين الجامعات بدلا من التنافس على التخصصات ذاتها" ودعا التقرير أيضاً إلى "خفض نسبة الإعفاءات لتصبح مقتصرة على الطلبة المستحقين لها فقط" وطالب "بعدم رفع الأقساط الجامعية نظراً للأوضاع الاقتصادية الصعبة، ودعا الجامعات إلى تأسيس وتبني مشاريع مدرة للدخل" وأكد على "إعادة النظر في هيكلية الجامعات وفق سياسة مدروسة، وإزالة كل مظاهر الترهل الإداري والالتزام بنسب القبول المقررة من وزارة التعليم العالي".

هنا لا بد لي من التوضيح بأنه من المستحيل تحقيق الخطط التنموية الشاملة بالمعنيين الاقتصادي والاجتماعي في ظل استمرار الانقسام الكارثي، وفي ظل هيمنة الاحتلال الصهيوني على مقدرات شعبنا، ذلك إن امكانية تحقيق الاهداف التنموية بكل أبعادها تتجلى في ظل سلطة وطنية تمتلك كافة شروط الاستقلال والسيادة الكاملة على أرضها وموانئها ومواردها وسمائها بما سيخدم بالتأكيد مصالح الجماهير الشعبية، وبالتالي توفير المقومات المطلوبة لتطوير التعليم في الجامعات في الضفة وقطاع غزة.

ومع إدراكي لوجود العديد من المظاهر السلبية في الجامعات، إلا أنني أدرك أيضا خطأ التعميم، فهناك أعداد غير قليلة من الأساتذة والأكاديميين الحريصين على الالتزام بالقواعد الأكاديمية العلمية التربوية الصحيحة بارتباطها بالرؤية العقلانية التنويرية والمصالح الوطنية، وما حديثي عن المظاهر السلبية، إلا محاولة لعرض بعض مظاهر الأزمة في جامعاتنا ضمن أبعادها الأكاديمية والإدارية والمالية، دون إغفال أهمية الحديث عن البعد الأشمل للأزمة، المتمثل في عدم فعالية مراكز البحث العلمي والمجتمعي الجامعية، ودورها في إنتاج المعرفة والبحوث والدراسات التي يمكنها تلبية احتياجاتنا الوطنية بكل تفريعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية ... الخ، وذلك يعود –في تقديري– إلى طبيعة الجامعات وبنيتها المأزومة لأسباب متنوعة، من بينها الانتماءات الحزبية ذات اللون الواحد لبعض الجامعات، وهو أمر لم تعرفه أي من جامعات البلدان العربية أو بلدان العالم، وقد أدى هذا الوضع

[10] معهد ماس –المراقب الاجتماعي– العدد رقم (3) شباط 2000 –ص25

إلى استشراء هيمنة الانتماء الحزبي الأحادي الشكلي، الذي عمق مظاهر التخلف والاستزلام والمحسوبيات في رحاب تلك الجامعات، وغيَّب إمكانية اعتماد الأسلوب الديمقراطي الصحيح المستند إلى قوائم التمثيل النسبي التي تشكل مدخلا أوليا نحو تفعيل العمل الديمقراطي بين الطلاب، خاصة في جامعات قطاع غزة.

إنني إذ أؤكد على ضرورة إعادة النظر في هيكلية النظام التعليمي الأساسي والجامعي كله، وتطبيق مفاهيم وآليات ديمقراطية التعليم، وتحديثه وفق خطة شمولية ترتكز إلى رؤية فلسفية عقلانية، ومنهجية علمية واضحة تخدم احتياجات مجتمعنا الفلسطيني الآنية والمستقبلية، فإنني أؤكد أيضا على التزامنا بالعمل على إلغاء قواعد الانتماء الحزبي الأحادي الوطني أو الديني الذي تنفرد به بعض جامعاتنا بصورة نقيضه لأبسط المعطيات والمفاهيم الأكاديمية العصرية عدا عن مخالفتها للقواعد والأسس المتعارف عليها في جامعات العالم.

وفي هذا السياق أدعو الى تشكيل لجنة من أصحاب الكفاءة العلمية والنزاهة والثقة من كبار الأساتذة لإعادة النظر في النظم الجامعية وهيكلياتها الإدارية العليا وهيئات تدريسها ومنهجها وفق قواعد العلم والتنوير والحداثة، بما يحقق نهوض وتقدم الجامعات الفلسطينية وتطورها وفق أحدث المناهج العلمية والتعليمية، آخذين في الاعتبار العمل الجامعي أساسه التطور والتجدد المستمرين، وأن الأستاذ الجامعي الذي يتوقف نشاطه الإبداعي ولا يواصل إنتاجه البحثي والعلمي لا يصلح مطلقا لهذه المهمة السامية، وهي مهمة بناء المستقبل المتجدد لتخصصه العلمي وتربية جيل جديد من المبدعين فيه ؛ فالأستاذ الجامعي ليس مجرد ناقل للمعرفة بل لا بد من أن يشارك في صنعها وتجديدها باستمرار"[11].

بالإضافة إلى ما تقدم، أشير إلى "أن الكثير مما يعاني منه التعليم الجامعي من مشكلات ومعوقات قد يعود إلى نوعية الطالب الذي يأتيه من التعليم قبل الجامعي حيث لم يتدرب الطالب على التفكير العلمي، وكذلك على التفكير العقلي المستقل ولم يتلق معارفه إلا بطريقة التلقين والحفظ، وقد يعود إلى نظام القبول بالجامعات الذي يستند حتى الآن إلى معيار ثابت هو مجموع الطالب في الثانوية العامة أو ما يعادلها، كما يستند إلى ثقافة عامة خاطئة لكنها شائعة وهى ثقافة التمييز بين كليات القمة وكليات القاع بدلا عن الاستناد إلى ثقافة أن لكل طالب قدراته ومهاراته وهواياته التي تؤهله لدراسة تخصص معين يمكنه الابداع والتفوق فيه"[12].

فلو تتبعنا نتاج حقل التربية والتعليم في العالم العربي نجد أنه قد اتصف بصورة عامة بفقر النوعية وانعدام العلاقة بينه وبين ظروف البلد المحلية، فالمشكلة الأساسية في الدول العربية هو عدم وجود الربط بين خطط التعليم في النظام التعليمي العام والتعليم العالي في البلدان العربية[13] وبين احتياجات سوق العمل.

---

[11] د. مصطفى النشار– حول أزمة الجامعات الفلسطينية:– واقع ومشكلات التعليم العالي – 2016/2/12

[12] المصدر السابق – د. مصطفى النشار.

[13] وفقًا لإحصاءات عام 2018، فإن العدد الإجمالي للجامعات والمعاهد في الدول العربية بلغ حوالي 1164، من بينها 264 جامعة حكومية، و286 جامعة خاصة، بالإضافة إلى 616 مؤسسة تعليمية أخرى، في الوقت الذي بلغ فيه عدد الطلاب الجامعيين، وطلاب الدراسات العليا 11.52 مليون.

وتتوزع الجامعات في الدول العربية بواقع: 106 جامعات في الجزائر، و16 بالبحرين، و209 جامعات ومعاهد عليا في مصر، والعراق 106 جامعات.

وفي كل الأحوال، فإن الحاجة اصبحت ملحة إلى اكتشاف وسائل وأساليب التجديد في الأطر والنظم الخاصة بمؤسسات التعليم العالي، ليس لتنمية الموارد البشرية في جميع المؤسسات التعليمية فحسب، بل أيضاً لضمان تعليم وتربية الطلاب الجامعيين بأحدث الأساليب التدريسية عبر مناهج تربوية ومساقات تعليميه تعزز روح الوطنية والديمقراطية وكافة مفاهيم الحداثة والنهوض الوطني، آخذين بعين الاعتبار أن العالم الآن يشهد تحولات وتغيرات تؤثر في مختلف مجالات الحياة، فلا بد من مواكبة التغيرات ووعيها بعمق ومن ثم تطبيقها على واقعنا السياسي الاجتماعي الثقافي على مجتمعنا الفلسطيني عموماً وفي جامعاتنا ومؤسساتنا التعليمية خصوصاً.

بعض جوانب التشخيص لمظاهر الأزمة التعليمية والجامعات في بلادنا:

إن تناولي لبعض جوانب التشخيص لمظاهر الأزمة التعليمية والجامعات في بلادنا، يستهدف كشف هذه الجوانب السلبية، عبر محاولة فهم طبيعة الأزمة ومكوناتها في هذا المجال الهام، مدركين أن الخروج من هذه الأزمة مرهون بالموقف الجماعي الوطني الواعي لضرورات تغيير الكثير من جوانب الإطار التعليمي العام، وغايتنا التي نسعى إلى الوصول إليها، التأكيد دوماً على حاجتنا إلى التفكير والعمل من أجل إصلاح الأوضاع في كافة القطاعات الوطنية الأخرى بجانب قطاع التعليم، إذا أردنا أن يكون الإصلاح في التعليم مستمراً ومتصلاً وغير قابل للانتكاس، بما يُمَكِّنه من مواجهة استهدافات ومخططات العدو الصهيوني الذي يسعى دوماً إلى تفكيك الهوية الوطنية الفلسطينية، وتبهيت شعارات حق العودة والحرية والاستقلال والتنمية وتكريس التخلف العلمي لضمان استمرار الاحتلال وتفعيل العملية الاستعمارية الاستيطانية العنصرية في بلادنا، وفي هذا الجانب سأتحدث أولاً عن مظاهر أزمة التعليم العالي، ثم في ثانياً سأقدم مجموعه من الاقتراحات حول سبل الخروج من الأزمة.

أولاً: مظاهر أزمة التعليم العالي الفلسطيني:

يعاني قطاع التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة من أزمات بنيويه ومنهجيه متعددة، من بينها الأزمة المالية المزمنة من جهة، ومستوى الخريجين الذين يعايشون نسبة عالية من البطالة من جهة أخرى، إضافة إلى وجود أزمة هوية مرتبطة بعملية إنتاج المعرفة في ظل الانقسام من جهة والاحتلال الصهيوني من جهة ثانية، لكن على الرغم من كل هذه العوامل، **إلا أن الجامعات والكليات الفلسطينية نمت وتطورت بسرعة حتى وصل عدد مؤسسات**

ويصل عدد الجامعات في الأردن إلى 36 جامعة، والكويت 15، ولبنان 49، وتمتلك ليبيا 98 جامعة، وموريتانيا 8 جامعات، والمغرب 50، وعمان 30، وفى فلسطين 51.

ويبلغ عدد الجامعات في قطر 16 جامعة، والسعودية 60، والصومال 18، والسودان 107 جامعات، وسوريا 34، وتونس 55، و74 بالإمارات، واليمن 48.

أما فيما يتعلق بالطلاب الجامعيين فتحتلّ مصر المرتبة الأولى بواقع 2.7 مليون طالب، تليها السعودية 2.07 مليون، ثم الجزائر 1.6 مليون، والسودان 943 ألفًا، فالمغرب 887.2 ألف.

ويبلغ عدد الطلاب بمرحلة التعليم الجامعي في العراق 677.2 ألف، وسوريا 511.8 ألف، وليبيا 347.7 ألف، وتونس 294.5 ألف، والأردن 289 ألفًا، واليمن 282.8 ألف، وفلسطين 274 ألفًا **(زاد عدد طلاب التعليم العالي العربي 220 في المائة مقارنة بعددهم في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، لكن التوسع في هذا العدد يبدو منخفضاً، لأن معدله في الدول المتقدمة وصل إلى 250 في المائة. والزيادة في أعداد طلبة مرحلة الدراسات العليا في البلدان العربية لا تتجاوز 4 في المائة للماجستير و4.1 في المائة للدكتوراه مقارنة بنسبة 10 – 20 في المائة في الدول المتقدمة، وهو المستوى الكافي لتكوين رأس المال البشري)**.، ولبنان 191.8 ألف طالب.

التعليم العالي المرخصة في الضفة وقطاع غزة في العام الدراسي (2021-2022) إلى 51 جامعة وكلية جامعية ومتوسطة، آخذين بعين الاعتبار أهمية الوعي الموضوعي بأن العدد بالنسبة لانتشار الجامعات لن يكون له قدرة ملموسة على مجابهة الازمات المتراكمة أو التطور المنشود للتعليم الجامعي بكل اقسامه في ظروف الاحتلال من ناحية وفي ظروف الانقسام والصراعات المذهبية والحزبية التي تتحكم في العديد من جامعاتنا التي بات بعضها محسوباً لهذا الحزب أو ذاك، وهو أمر مستهجن يتناقض مع التوجهات الوطنية والعقلانية والحداثية السياسية والاكاديمية المطلوبة لتطوير الجامعات من ناحية ثانية، لكنني رغم الاشارة الى تلك السلبيات الخطيرة، لا استطيع تجاوز الحديث عن عدد كبير من الجامعات الفلسطينية استطاعت اثبات وجودها رغم العديد من الازمات المتراكمة التي يمكن أن نستعرضها فيما يلي:

1. محاولات العدو الصهيوني محاصرة نمو وتطور الجامعات الفلسطينية من ناحية وخلق المعوقات التي تحول دون – تثقيف الشباب بالمناهج الوطنية–، والعمل على إعاقة التطور النوعي للتعليم الفلسطيني، إلى جانب قمع المحاولات الهادفة إلى تطوير البنية التحتية للتعليم العالي الفلسطيني، وذلك انسجاماً من العدو مع رؤاه وافكاره الصهيونية القائمة عل الاستعمار الاستيطاني.
2. عدم وضوح أو تبلور الفلسفة التربوية الحداثيه للمنظومة التعليمية في الجامعات والكليات.
3. الضعف الشديد بالنسبة للاهتمام المطلوب في تفعيل عملية البحث العلمي، وغياب التنسيق أو التكامل بين الجامعات في هذا المضمار، إلى جانب غياب الموازنات المطلوبة لتشجيع البحث العلمي، وضعف الدوريات والمجلات ودور النشر المتخصصة.

وفي هذا الجانب، أعتقد أن نسبة عالية تصل إل أكثر من 70% من أساتذة الجامعات في الضفة وقطاع غزة لا يبذلون الجهد المطلوب منهم باعتبارهم باحثين متخصصين علاوة على كونهم أساتذة، ويبدو لي أن أحد الاسباب في ذلك القصور يعود الى ضغط العمل في التدريس الى جانب المهام الإدارية والإشراف على الطلبة علاوة على التراجع الثقافي والضعف المعرفي في متابعة التطور العلمي.

فمن المتعارف عليه أن من واجب الأستاذ الجامعي القيام بمهماته الرئيسية الثلاث وهي: التدريس والبحث وخدمة المجتمع، ما يعني الاهتمام الجاد من الاستاذ ومن ادارة الجامعة بضرورة انتاج الابحاث المطلوبة وفق خطة كل جامعة، لكن واقع الحال في جامعاتنا لا يلبي الحد الأدنى من تلك المهمات، وبالتالي لا بد من المطالبة بمحاسبة الأساتذة على كسلهم وتقاعسهم وقصورهم في اعداد الابحاث المطلوبة، وبالطبع لا بد من ان تتحمل ادارة الجامعة جزء من المسؤولية في ذلك التقصير بسبب عدم متابعتها للأساتذة ومحاسبتهم، حيث اننا نتفق بأن الجامعات غير المنتجة للأبحاث، لا قيمة لها أكاديمياً، الأمر الذي يفرض على وزارة التعليم العالي، وإدارة الجامعة تفعيل البرامج البحثية وتحفيز الأساتذة على حسن أدائهم الذي لن يتحقق إلا عبر مواكبة الجديد في ميادين تخصصهم.

في هذا الصدد تشير الاحصاءات إلى أن الاساتذة الذين يحملون شهادات الدكتوراه يزيد عددهم عن ستة آلاف، وهذا الرقم يفرض نفسه –في الأوضاع التعليمية الجامعية المتميزة– كمقياس إحصائي لمعرفة أثر ذلك على الأبحاث العلمية والنشرات الثقافية، لكن يبدو أن معظم جامعاتنا ليست على تلك الدرجة من التميّز الأكاديمي فيما يتعلق بإنتاج الابحاث وغير ذلك من التصنيفات العالمية، ما يعني أن الاحصاءات أو بالتحديد رقم ستة آلاف أستاذ جامعي هو توصيف كمي لا قيمة له، إذ لا قيمة لحامل الدكتوراة إن لم ينتج معرفياً وفق تخصصه، ووفق خطة الجامعة، وإن أنتج لا قيمة لإنتاجه ان كان هدفة مرتبطاً فقط بالحصول على الترقية، والكارثة ان عدد حملة الدكتوراة يُعتمد كأحد أهم المقاييس في تصنيف الجامعة ! على أي حال إن تراجع الاقتصاد نتيجة الحصار، وتعثر السياسة الفلسطينية قد يكون له مبررات أو لا يكون، أما تراجع الجامعات وانحسار قدراتها العلمية، وضعف تأثيرها، فهو أمر أكثر من خطير، حيث يعزز المزيد من تخلف مجتمعنا الفلسطيني ومشروعنا الوطني التحرري الديمقراطي.

وفي هذا السياق، لا بد من وقفه نقدية موضوعية أمام استمرار تراجع جامعاتنا مقابل تقدم جامعات دولة العدو الاسرائيلي إذ تحتل ستة جامعات اسرائيلية مواقع مختلفة في افضل خمسمئة جامعة على مستوى العالم، ونحن خارج المعادلة وهو أمر يشكل هزيمة ذهنية وعقلية وفكرية، لا مبررات لها سوى إعادة النظر جذرياً بخطط التعليم العالي من ناحية، وصياغة استراتيجيات جديدة لاستنهاض جامعاتنا عبر مجلس التعليم العالي ومجالس أمناء الجامعات ورؤسائها وعدد من الأساتذة المشهود لهم بالكفاءة العلمية، الى جانب عدد من المثقفين المتميزين من ناحية ثانية.

4. **الاهتمام بالكم على حساب الكيف:** ازداد عدد الملتحقين بالتعليم العالي من 75,700 طالب وطالبة في العام (2000–2001) إلى 214.765 في العام (2020–2021)، وتخرّج مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية سنويًا حوالي 41 ألف طالب وطالبة، علاوة على وجود حوالي ستة آلاف أستاذ جامعي لم يساهم معظمهم في الارتقاء بالتعليم العالي من خلال بحوث نوعيه متخصصه، كما لم يساهموا في تطوير المناهج وأساليب التدريس بما يتناسب مع التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة، وبالتالي ظل التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية عموما ذو طبيعة تقليدية من حيث المناهج والبرامج والمساقات والمتطلبات التعليمية، وهي على العموم انحكمت في بعض جوانبها لرؤى ومنطلقات تراثيه نقيضه لمفاهيم الديمقراطية والتقدم والحداثة.

ونتيجة لمثل هذه الأوضاع المشار إليها آنفاً، لم تتمكن مؤسسات التعليم العالي في الضفة والقطاع من اعتماد إستراتيجية وطنية بمنهجيه علمية واضحة، حيث نجد زيادة في عدد المؤسسات التعليمية، التي انتشرت في الضفة والقطاع دون خطط مسبقة، مع تكرار التخصصات وغياب التنافسية، علاوة على تكدس الطلبة في تخصصات معينة دون غيرها، دون النظر إلى حاجة سوق العمل المحلي أو الخارجي لتخصصات دون غيرها.

5. **تقلّص دور الحكومة تجاه قطاع التعليم العالي:** يأتي هذا التقليص تحت مبرر خفض العبء على الميزانية عموماً ، وبعد أن قام الاتحاد الاوروبي –قبل حوالي عشر سنوات– بوقف دعمه للجامعات الفلسطينية خصوصاً ، وبحسب د. سامية البطمة "لم تلتزم الحكومة منذ عدة سنوات بدفع مخصصات الجامعات، وبالتالي فإن تقليص دور الحكومة أثّر بدوره على مستويات عدة، من أهمها اضطرار الجامعات لرفع أقساطها من جهة، ما قاد إلى حرمان غير الميسورين من إكمال مسيرتهم التعليمية، وحرمان المجتمع من الاستفادة من قدراتهم ومساهماتهم المتوقعة، ومن جهة أخرى زيادة عدد الطلبة المقبولين في التخصصات المختلفة لسد العجز في ميزانيات الجامعات، وهذا أثّر بشكل مباشر على نوعية وجودة التعليم، علاوة على تسليع التعليم عبر انتشار الجامعات الخاصة والتعليم الموازي[14] الذي يخضع لمفاهيم السوق (عرض وطلب) بعيدًا عن الجانب الأخلاقي، ولكن الجامعات الفلسطينية فشلت حتى اللحظة في بلورة سياسة التكامل فيما بينها لتحقيق أحد أهم جوانب استراتيجية التعليم العالي، وهي الاسهام في محاربة البطالة عبر استخدام التكنولوجيا الحديثة بكل أقسامها وأبعادها ومناهجها"، حيث اننا نتفق تماماً على أن عدم تلبية الجامعات لاحتياجات مجتمعنا الفلسطيني، الاقتصادية والثقافية، يعود الى استمرار تخريج طلبة يحملون مؤهلات لا تتلاءم مع فرص العمل، الأمر الذي أدى – وسيؤدي– إلى مزيد من المشاكل الاجتماعية في ظل استمرار هشاشة وضعف الاقتصاد الفلسطيني من ناحية وعدم توفر إمكانية عمل الخريجين في الأسواق العربية والأجنبية من ناحية ثانية.
6. **تغلغل الأجهزة الأمنية في قطاع التعليم:** تسعى الحكومة الفلسطينية كغيرها من الحكومات في العالم العربي –كما يقول صلاح الزرو– "للسيطرة على قطاع التعليم رغبة ورهبة، رغبة في ترويج مواقفها السياسية وتحقيق عوائد اقتصادية من خلال الاستثمار العقاري في قطاع التعليم أو توظيف المزيد من طالبي العمل، بالإضافة إلى رهبتها من تحول الجامعات لبؤر ساخنة تطالب بالتغيير، وهذا ما دفعها لمحاولة التغلغل والسيطرة على قطاع التعليم العالي بواسطة أدوات عدة، على رأسها التحكم بالتمويل، وتعيين رؤساء الجامعات ومجالس الأمناء، علاوة على سن قوانين وتشريعات هدفها إحكام قبضة السلطة التنفيذية على قطاع التعليم العالي"[15].
7. ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين من الذكور والإناث في معظم التخصصات، ونجد أن أعلى تخصص من حيث نسبة البطالة بين الذكور هو تخصص العلوم الإنسانية بنسبة 52%، بينما الأعلى عند الإناث هو تخصص الصحافة والإعلام بنسبة 88.7%، مع العلم بأن 70% من العاطلين عن العمل في قطاع غزة

[14] برنامج التعليم الموازي، يعتبر من أهم الوسائل التي استخدمتها الجامعات لتقليص العجز المالي فهي تنصب على وسائل تؤثر سلبا على جودة ونوعية التعليم، منها فتح برنامج التعليم الموازي الذي يشكل ضربا لمبدأ تكافوء الفرص القائم على الكفاءة الاكاديمية، من جهة قانونية، فيما يعوض الجامعة ماليا في هذا المجال الا ان ندرة عدد المتقدمين لبرنامج التعليم الموازي لا تجعل من هذه الوسيلة اسلوبا ناجعا يعتمد عليه في توفير كمية من الاموال ذات قيمة.

[15] صلاح الزرو التميمي، إشكالية العلاقة بين السلطة السياسية والتعليم العالي في العالم العربي، مؤتمر "التحديات المركبة أمام الجامعات الفلسطينية: هل من مخرج"، جامعة بيرزيت، 2016/9/30.

البالغ عددهم عام 2022 حوالي (270) ألف، أي أن عدد الخريجين العاطلين عن العمل في القطاع يبلغ حوالي (189) ألف.

8. قصور أو فشل معظم الجامعات الفلسطينية في اعداد المناهج وإنشاء الكليات العلمية المتخصصة لتحقيق وبلورة "اقتصاد المعرفة" علاوة على عجزها في تطوير مجتمعنا الفلسطيني صوب مفهوم "مجتمع المعرفة" القادر على الإنتاج الفكري العقلاني، العلمي، بما يمكن مجتمعنا من حماية وترسيخ الرؤى والمناهج والأفكار الحداثية الوطنية والقومية الديمقراطية التقدمية والتحررية المناهضة للعدو الصهيوني من ناحية، ولأفكار التخلف والتبعية والاستبداد من ناحية ثانية.
9. تزايد انتشار الصراعات السياسية الفصائلية في معظم الجامعات، التي تتخذ في بعض الأحيان أوضاعاً حادة تعصبية نقيضة للحوار الديمقراطي، إلى جانب بعض الصراعات العنيفة ليس ضد الطلاب فحسب، بل أيضاً ضد إدارة الجهاز الجامعي دون أي احترام لرئاسة الجامعة واساتذتها ومجلس امنائها من ناحية ودون احترام للأسس الأخلاقية الأكاديمية الديمقراطية من ناحية ثانية.
10. التنافس بين الجامعات الفلسطينية دون أي اهتمام لتفعيل عملية التكامل المنهجي في البرامج والرؤى والاستراتيجيات المطلوبة للبحث العلمي ولعملية التكامل الاكاديمي في البرامج من ناحية، أو في خدمة السوق المحلي أو الأجنبي من ناحية ثانية، وفي هذا الجانب، أشير إلى عدم اهتمام الجامعات – بصورة جدية ملموسة– بصياغة واعداد الاختبارات الهادفة قياس قدرات الطلبة في ضوء تجربة التعليم الالكتروني على أثر انتشار "فيروس كورنا"، إلى جانب قياس نسبة نجاح كل جامعة في هذه التجربة، لكي تقرر الجامعات سبل اعتماد التعليم الالكتروني كتعليم مساند خلال أوضاع طارئه شبيهة بأزمة "كورونا"، وبالتالي توفير المختبرات الافتراضية في إطار عملية رقمنة التعليم العالي، ومواصلة تدريب وتطوير الطلبة وفق أسس وتقنيات التعليم الالكتروني ضمن رؤية وبرامج مستقبلية قابلة للتحقق والاستدامة.
11. من أبرز السلبيات في الجامعات الفلسطينية، زيادة أعداد الطلبة فيها، الأمر الذي يدفع إلى زيادة الحاجة للأساتذة، مما دفع أيضاً إلى زيادة الحاجة وباستمرار إلى ضرورة تنمية الكفاية التدريسية للأستاذ الجامعي تحقيقاً لمستوى أكاديمي لائق للخريجين، وهذا يفرض على هذه الجامعات بذل جهود مضاعفة وحثيثة للعمل على تطوير قدرات أعضاء هيئاتها التدريسية.
12. عدم اهتمام وزارة التعليم العالي، والجامعات، بدرجات متفاوتة، في التطبيق الفعال لتوصيات مجلس التعليم العالي المعقود في أول ديسمبر 2021، وأهمها تشديد العقوبات ضد مخالفي القوانين ومرتكبي التجاوزات والاعتداءات الجسدية واللفظية بكل أشكالها في مؤسسات التعليم العالي، وتعزيز دور الأمن في مساندة عناصر الأمن في الجامعات، لمنع حمل كل أشكال الأسلحة النارية أو البيضاء، وتهديد من يُضبط سلاح في حوزته بالفصل نهائياً وتطبيق النظام في التعامل مع أية مخالفات أخرى، كما أوصى المجلس أيضاً

بضرورة إعادة النظر في أنظمة مجالس الطلاب والعقوبات التي تطبقها مؤسسات التعليم العالي، والعمل لإعداد نظام أساسي موحد لها، ومنع أي تدخل خارجي في الجامعات وتعزيز أمنها الداخلي.

الهوة العميقة بين ما يتعلمه الطالب في الجامعات، وما يحتاجه سوق العمل من مهارات حسب تصريح وزير التعليم العالي محمود أبو مويس بتاريخ 2020/10/18، حيث شدد على ضرورة أن تتواءم البرامج والتخصصات في الجامعات مع حاجة السوق، موضحاً أن الحل هو الجمع بين الجامعات وسوق العمل من خلال تشجيع الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص والمؤسسات الوطنية، وإنتاج ما يسمى "البرامج الثنائية" أو التكاملية حيث يتكامل تلقي العلوم باكتساب المهارات فعلياً، من أجل الحصول على مخرج تعلمي لطالب جاهز للانخراط بسوق العمل بتميز واقتدار، وأضاف، "نحارب البطالة بالتقننة ونواكب الثورة الصناعية بالرقمنة وهذا هو شعار حكومتنا، وكلاهما بحاجة إلى خارطة طريق قاعدتها علم البيانات، الذي بات يعتبر من العلوم الرائدة الذي يمنح فرصة جيدة للشباب المبدع، للمساهمة بشكل فاعل في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال إثراء منظومة التعليم العالي في فلسطين بمهارات علم البيانات في كافة المجالات"، وهنا لا بد من أن أشير مجدداً الى ضرورة الربط بين التعليم الجامعي من جهة وبين متطلبات التنمية الوطنية التي تجسد المشروع الوطني الحضاري بما يخدم الاهداف الوطنية في مقاومة العدو الصهيوني من جهة ثانية.

13. **فشل وعجز جامعاتنا –بدرجات متفاوتة– عن الارتقاء بمستواها الأكاديمي في احتلال مكان متميز وفق التصفيات المعتمدة عالمياً، (مقياس شنغهاي ومقياس QS وغيرهما) في مقابل نجاح جامعات دولة العدو الإسرائيلي في الحصول على درجات متقدمة نسبياً في تلك التصنيفات، مثل الجامعة العبرية، ومعهد وايزمن، والتخنيون.**

بالطبع فإنني لست من الداعين للانجرار خلف تلك التصنيفات بدون الرؤية الموضوعية والخطط الاكاديمية المطلوبة في كل جامعة من جامعاتنا لضمان تمايزها الأكاديمي ما يعني ضرورة العمل على تخليص جامعاتنا في الضفة والقطاع من كافة العوامل والأسباب التي أدت إلى إعاقة ذلك التمايز.

14. **عدم كفاءة نسبة غير قليلة من أعضاء هيئة التدريس للقيام بمهامهم التدريسية والبحثية، لأسباب ذاتية من ناحية، ولأسباب موضوعية مرتبطة بقلّة البرامج التدريبية والتطويرية لهم وعدم مواكبة التطورات في مجالات التخصص بالأشكال التي تُنَمّي قدراتهم الذاتية، إلى جانب غياب البرامج الملائمة أو الرؤى الواضحة لتدريب أعضاء هيئة التدريس وبناء قدراتهم، حيث أن النسبة العالية منهم لا يملكون الإمكانية المعرفية ولا حتى الرغبة في التغيير والتطوير نحو الأفضل تماشياً مع الثورات العلمية الهائلة والسريعة في العالم، إلى جانب عدم إتقان معظم هيئة التدريس في الجامعات للغة الإنجليزية، وأثر ذلك الوضع على ضعف وهشاشة الأبحاث العلمية.**

15. ما يزال واقع الدراسات العليا في معظم الجامعات الفلسطينية لا يرتقي الى المستوى المرموق الذي يجب أن تكون عليه، سواء على المستوى العلمي التكنولوجي الحديث والمعاصر أو على مستوى الصراع مع العدو الإسرائيلي، ويشير هذا الواقع الى التدهور الملحوظ في رصانته الى جانب الضعف الواضح في المستويات العلمية من حيث المناهج الدراسية نوعاً وتدريساً، وكذلك البحوث العلمية التي غالباً ما تقتصر على التعميم السياسي والنظريات الإنسانية والدينية، وعلى جمع البيانات أو تجارب أولية بسيطة لمواضيع مكررة لا تُغني ولا تذر ولا تأتي بجديد.

كل ذلك يُعزى الى غياب الإستراتيجية الواضحة في الرؤى والنهج الآني والمستقبلي، إضافة الى ضعف القدرات على امتلاك الخطط الواضحة والرصينة في فلسفتها وتصوّراتها لهذا الركن المهم من أركان التعليم العالي والبحث العلمي مما جعل الانخراط غير المبرمج بهذه الدراسات العليا وسيلة سهلة للحصول على الشهادات بعيداً عن تطوّر البحث العلمي الرصين، بل ولجوء البعض إلى سرقة نتائج لبحوث منشورة سابقاً.

في ضوء استعراضنا للعوامل السلبية لأزمة التعليم العالي في الجامعات الفلسطينية، يمكن الاستنتاج بطبيعة الأزمة النوعية المتفاقمة في جامعاتنا، الأمر الذي أدى إلى تعدد وتنوع الأسباب، خصوصاً تلك المرتبطة بأداء كل جامعة على حدة، إلى جانب الاستنتاج بأن هناك قصوراً واضحاً من وزارة التعليم العالي، ومجلس التعليم العالي بالنسبة لمتابعة معايير الجودة بصورة منهجية ودورية، إلى جانب وضع الخطط اللازمة للجامعات بهدف تجسير الفجوة بين التعليم العالي وسوق العمل، حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني –مسح القوى العاملة، إلى دخول حوالي (40) ألف شخص سنوياً إلى سوق العمل، في مقابل عدم استيعاب السوق لأكثر من (8) آلاف فرصة عمل بالحد الأقصى، علاوة على ان نسبة العاطلين عن العمل بين خريجي الجامعات تزيد عن 70%، حيث "تحتل تخصصات العلوم الانسانية، والصحافة والاعلام، النسبة الاعلى من حيث البطالة بين الخريجين، بنسبة 60% و32% على التوالي بين الذكور، و82% و83% على التوالي بين الاناث، يليهما تخصص العلوم التربوية واعداد المعلمين بنسبة 51% بين الذكور و81% بين الاناث، فالأعمال التجارية والادارية بنسبة 37% بين الذكور و80% بين الاناث، فالعلوم الاجتماعية والسلوكية بنسبة 40% بين الذكور و78% بين الاناث، فعلم الحاسوب بنسبة 43% بين الذكور و75% بين الاناث، فالعلوم الطبيعية بنسبة 40% بين الذكور و73% بين الإناث، فالهندسة والمهن الهندسية بنسبة 39% بين الذكور و69% بين الاناث، فالقانون بنسبة 29% بين الذكور و69% بين الاناث، فالرياضيات والاحصاء بنسبة 49% بين الذكور و63% بين الاناث، والعلوم المعمارية والبناء بنسبة 38% للذكور و60% للإناث، والصحة بنسبة 39% للذكور و59% للإناث، واخيرا الخدمات الشخصية بنسبة 36% للذكور و58% للإناث"[16].

[16] فلسطين اليوم – علا عوض – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – 2019/7/15.

وإضافة إلى العمق الكمي للفجوة بين التعليم وسوق العمل، نلاحظ تراجعاً ملحوظاً في جودة التعليم الجامعي، "حيث تفتقر فترة الدراسة الجامعية للتدريب في مجالات يحتاجها سوق العمل ضمن التخصصات التي يتم تدريسها، وسعي الجامعات الى الربح المادي، خصوصا عبر التعليم الموازي، والذي يتيح لفئات ذات مستوى تعليمي منخفض الالتحاق بتخصصات ذات مستوى تعليمي مرتفع، اضافة الى انتشار "مراكز الأبحاث" التي يلجأ اليها الطلاب لإعداد الدراسات والابحاث ومشاريع التخرج"[17]، الامر الذي أدى الى اضعاف الدور الوطني والتنموي والتحرري لمؤسسات التعليم العالي الذي أصبح باهتاً لم يعد من الاولويات الرئيسية للجامعات عندنا، حيث بات الهم الأساسي والاولوية لمؤسسات التعليم العالي حاليا ينحصر في معالجة أزماتها المالية واهتمامها في جودة الادارة وتطويرها وإنشدادها إلى مشاكلها اليومية، وهذا يتطلب من جامعاتنا في الضفة والقطاع ضرورة اعادة النظر في دور التعليم العالي الوطني والتحرري الديمقراطي، واعتبار ذلك مهمة ومسؤولية وطنية بامتياز.

إن ما تقدم لا يعني أنني أدعو الى شطب العلوم الانسانية والاجتماعية وذلك انعكاساً لقناعتي بأن هناك نزوع عالمي ينسجم مع طبيعة العولمة الامبريالية، صوب إبراز وتفعيل أهمية علوم التكنولوجيا الحديثة وهيمنة الذكاء الصناعي والتقنيات والروبوت في كل المجالات على حساب العلوم الانسانية والمجتمعية، حيث نتفق تماما على انعدام حاجة العولمة واقتصاد السوق المعولم بالنسبة لتشغيل الخريجين من اقسام العلوم الانسانية والاجتماعية في الاسواق المحيطة، وبالتالي التركيز المعولم على خريجي العلوم الطبيعية لكي يمنحهم (الإنسان الروبوت)، التقني، المهني الذي لا يمتلك الأسئلة الكبرى حول الحرية والاستغلال والعولمة والهيمنة والسلطة والتفكير النقدي والثورة والتغيير الاجتماعي والديمقراطي، وهذا إجمالاً توفره مساقات العلوم الانسانية والاجتماعية، في حال توفر الرؤية الوطنية في الجامعة من جهة وتوفر الاستاذ المحاضر المدرك لأهمية تلك المفاهيم من جهة ثانية، وهنا للتذكير فقط، أشير الى محاولة اليابان قبل سنوات شطب العلوم الانسانية والاجتماعية من جامعاتها لكن الطلاب أفشلوا تلك المحاولة.

طبعا هذا لا ينفي على الاطلاق ضرورة وضع الخطط الكفيلة بتحديث وتطوير وتفعيل التعليم المهني المرتبط بالتكنولوجيا الحديثة وعلومها، لا لخدمة شركات رأس المال كالاتصالات أو شركات الطاقة البديلة، بل لتطوير الإنتاج الحرفي البسيط من ناحية ولخدمة السوق المحلي والاسواق الخارجية من ناحية ثانية، كضرورة لا بد منها انطلاقاً من إدراكنا جميعاً بالضعف الشديد للموارد الطبيعية في الضفة وانعدامها في قطاع غزة.

ثانياً: سبل الخروج من الأزمة وتطوير الجامعات الفلسطينية واستنهاضها:

في ضوء تراكمات أزمة التعليم العالي الفلسطيني، طوال السنوات الماضية، فإن الحديث عن الخروج من الأزمة لن يكون امراً سهلاً، خاصة وان تفاقمها لا يمكن معالجته بقرارات إدارية فقط بل يحتاج العلاج الى رؤية تحليليه ونقديه

[17] المصدر السابق.

عميقة الوعي بجوانب الازمة، بما يمكن المعنيين بإنتاج البرامج والأساليب العلمية اللازمة للخروج من الازمة، وهنا أقترح تشكيل لجنة من العلماء الأكفاء يمكن اختيارهم من الجامعات ومن أوساط المثقفين الفلسطينيين بالإضافة الى مجلس التعليم العالي لوضع الدراسات الكفيلة بتشخيص عناصر الازمة وسبل الخروج منها صوب النهوض بعملية التعليم العالي وتمكين الجامعات من أداء دورها في خدمة الأهداف الوطنية والمجتمعية المنشودة.

فيما يلي سأقدم عدداً من الاقتراحات في إطار السبل المطلوبة للخروج من الازمة وفق ما يلي:

1. وضع إستراتيجية واضحة للجامعات والمعاهد والمراكز البحثية من قِبَل لجان متخصصة عالية المستوى لها دراية واسعة لمحاور التعليم العالي والبحث العلمي، الذي يجب أن يصبح معياراً وشرطاً رئيسياً في تشغيل أو تعيين أساتذة الجامعات خاصة وأن البحث لم يعُد درسًا نظريًا، بل نتائج تعود على المجتمع بالتقدم والرقي، فلا قوة اقتصادية، ولا مشاركة عالمية، ولا وجود في الأسواق الخارجية، ولا قدرة على الصمود والمنافسة إلا من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي، والبحث العلمي هو الوسيلة التي لا بديل عنها لتحديث الدول، إذا ما توفرت له خطط موضوعة ومحددة بدقة وشاملة ومفصلة، وبعيدة عن العموميات، فالبحث العلمي بالجامعة وتوجيهه لخدمة المجتمع وتنميته لم يعد ترفا، بل إنه تكريس للمفهوم السليم للجامعة، المنتج الحقيقي للمعرفة في المجتمع، والمشرف على تطبيقها [18].
2. تفعيل تطبيق معايير الجودة فيما يخص التعليم العالي والبحث العلمي وكل ما يرتبط بهما من مَهام، وتشكيل لجان مركزية لمتابعة تنفيذها على جميع الأصعدة، وذلك بإشراف وبقرار مجلس التعليم العالي[19].
3. اعتماد مبدأ ديمقراطية العمل الجامعي لكل منتسبيه بعيداً عن الصراعات السياسية وما يرتبط بها من تدخلات حزبية وغيرها، وتأمين أجواء ومناخات ومقومات الحرية الأكاديمية التي تسهم في البعد المجتمعي للطلبة وتعزز قدرة بناء المواطن الفلسطيني المنتمي لوطنه، الواعي لدوره وحقوقه الديمقراطية، بما يضمن توفير مقومات الدراسة الجامعية وتشجيع الحوار والنقاش والنقد والبحث وفق معايير علمية وديمقراطية توفر أجواء الحرية الاكاديمية

---

[18] د. محمد جاد حسين أحمد / د. أشرف محمود أحمد محمود – مجلة التربية المقارنة والدولية – العدد الثامن – ديسمبر 2017 – تصور مقترح لجامعة بحثية مصرية على ضوء خبرة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الامريكية وجامعة كيب تاون بجنوب أفريقيا –

[19] قرار بقانون رقم (6) لسنة 2018م بشأن التعليم العالي.. المجلس: مجلس التعليم العالي. المؤسسة: كل مؤسسة تعليم عالٍ تقدم خدماتها في مجال التعليم العالي.. مادة(6) :1. يشكل بمقتضى أحكام هذا القرار بقانون مجلس للتعليم العالي في فلسطين، 2. يشكل المجلس برئاسة الوزير، وعضوية كل من: أ. ستة أعضاء من رؤساء الجامعات، يتم اختيارهم من مجلس رؤساء الجامعات بالتناوب. ب. عضوين من رؤساء مجالس الأمناء، يتم اختيارهما من قبل الوزير بالتناوب. ج. عضو ذي مكانة أكاديمية مرموقة يمثل الشتات الفلسطيني. د. عضو ذي مكانة أكاديمية مرموقة من الداخل الفلسطيني. هـ. عميد إحدى الكليات الجامعية وكليات المجتمع المهنية والتقنية بالتناوب. و. ممثل عن مجلس البحث العلمي. ز. رئيس هيئة الاعتماد والجودة في التعليم العالي. ح. ثلاثة أعضاء ذوي مكانة أكاديمية مرموقة. ط. أربعة أعضاء، عضوين من مؤسسات المجتمع المدني، وعضوين من القطاع الخاص. ي. وكيل الوزارة. ك. وكيل وزارة المالية. ل. الوكيل المساعد لشؤون التعليم العالي.. مادة(7) : يمارس المجلس الصلاحيات الآتية: 1. إقرار السياسة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي في فلسطين، وتطويرها. 2. اصدار معايير حوكمة المؤسسة. 3. وضع الأسس العامة المتعلقة بقبول الطلبة في المؤسسة. 4. مراقبة تنفيذ المؤسسة لقرارات المجلس المتعلقة بقبول الطلبة وتحديد اعدادهم. 5. اقتراح مشاريع قوانين التعليم العالي. 6. التنسيق بين المؤسسة ومراكز البحث العلمي. 7. اتخاذ التوصيات المناسبة لتطوير اداء المؤسسة. 8. رفع تقرير سنوي لمجلس الوزراء. 9. وضع سياسات تمويل لدعم قطاع التعليم العالي. 10. توحيد المعايير الأكاديمية والمالية والإدارية والبحثية في المؤسسة.

بصورة واقعية واضحة، وذلك انطلاقاً من المبدأ التالي: من الصعب توفر الدراسة الجامعية الحقيقية بدون توفر أجواء الحرية الاكاديمية.

4. رصد المخصصات المالية الكافية والمناسبة ضمن الموازنة العامة المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي[20].
5. منح استقلالية تامّة للجامعات والمراكز البحثية التابعة لها في التخطيط في سياساتها واتخاذ قراراتها في سبل تنفيذها، ضمن الإستراتيجية العامة المرسومة مسبقاً.
6. تحديث المناهج الدراسية لكل تخصص، وإعادة النظر بمفرداتها بما يتوافق والتطورات العالمية بكل مضمار، وذلك عبر اللجان الاكاديمية المختصة بالتعاون والتنسيق مع الأكاديميين المختصين ورؤساء الجامعات ومجالس الأمناء.
7. اختيار العناصر العلمية والإدارية الكفوءة المخلصة التي تحمل الرؤى الواضحة لواقع التعليم الجامعي والبحث العلمي واتجاهاته المستقبلية لتتبوأ المناصب ابتداءً من رئاسات الفروع والأقسام العلمية وعمادات الكليات والمعاهد ورؤساء الجامعات.
8. الحد من التوسّع في الموافقات لفتح الجامعات الأهلية من غير الحاجة الفعلية لها شرط تأهلها بتخصصها ضمن المواصفات السليمة وحاجة سوق العمل الفعلية لخريجيها.
9. زيادة البعثات للطلبة والخريجين المتميزين في التخصصات المختلفة بصورة عامة والنادرة بصورة خاصة الى الجامعات العالمية الرصينة للحصول على العلوم الحديثة والثقافات المختلفة ليعودوا للجامعات الفلسطينية ورفدها تباعاً بما هو جديد ومتطور، الأمر الذي يتطلب استحداث مراكز بحوث علمية رصينة متخصصة مهمتها دراسة الواقع المُعاش وتشخيص سلبياته وإيجاد الحلول الناجعة لكل مشكلة وحسب تخصص كل مركز بحثي، وتوأمة المراكز البحثية مع نظيراتها في بلدان العالم المتقدم كل حسب تخصصه، إلى جانب الاهتمام الشديد بالدراسات المستقبلية.
10. تحديد أعداد قبول الطلبة بكل تخصص اعتماداً على تحصيلهم الدراسي الثانوي ورغباتهم ومهاراتهم الشخصية وحاجة أسواق العمل.
11. إعادة تأهيل أعضاء هيئة التدريس وتطوير كفاءآتهم من خلال الاستفادة من التجارب العالمية وخاصة الجامعات الغربية.
12. الاستفادة القصوى من الكفاءات الفلسطينية المغتربة وحثّهم للمساهمة في إعادة الثقة بالجامعات الفلسطينية والعمل على تقدمها وتطويرها.

[20] توجد فجوة واسعة في تكلفة الإنفاق على الطالب الفلسطيني. وبحسب د. خليل الهندي، رئيس جامعة بيرزيت سابقًا، تبلغ التكلفة فلسطينيًا (1000–2000 دولار سنويًا)، وهي قليلة بالمقارنة مع دول أخرى (15,000–40,000 دولار سنويًا).

13. توفير المكتبات الحديثة المتطورة ورفدها بأحدث الكتب والمجلات العلمية وربطها إلكترونياً بالمكتبات الرصينة المعروفة بالعالم، كالمكتبة البريطانية ومثيلاتها.
14. ضرورة تبني إدارة الجامعات الفلسطينية استراتيجية التنمية المستمرة لرأس مالها الفكري[21]، لتقوم على التوجه للاهتمام بالعقول المتميزة ورعايتها بما يمتلكون من مهارات وقدرات وإبداعات ومعرفة، لتسخيرها لصالح الجامعة، إلى جانب الاهتمام بعنصر رأس المال البشري.
15. العمل على وقف تمويل التعليم العالي من جيب عائلات الطلاب الفقراء الى نظام يجعل اما الحكومة أو المجتمع مسؤولان عن هذا التعليم وفق نظام ثابت كضريبة معارف تحول الى صندوق خاص بتمويل التعليم العالي، أو عبر رفع موازنة التعليم العالي.
16. التحضير لعقد مؤتمر وطني عام بإشراف وزارة التعليم العالي وبالتنسيق مع المجلس الأعلى للتعليم، للبحث في اعادة صياغة محتوى التعليم العالي بما يتفق مع الاحتياجات التنموية التحررية وليس مع حاجة فوضى السوق التي اثبتت فشلها عبر جيوش الخريجين العاطلين عن العمل، الى جانب ادراج التعليم العالي ليصبح جزء اساسي من خطة تنموية وطنية شاملة، عنوانها الصمود والمقاومة، ومحتواها تغليب الانتاجي وحاجاته من الكادر البشري على الخدماتي، الامر الذي يستدعي دوراً أكبر لمجلس التعليم العالي في هذا المجال.
17. حول منصب رئيس الجامعة، سبق للصديق الكبير الراحل الأستاذ الدكتور عبد العظيم أنيس، أحد كبار الأساتذة الجامعيين في مصر أن قدم اقتراحاً شرحه لي في احدى زياراتي له قبل أكثر من خمسة عشر عاماً ، ويتلخص الاقتراح في أن يكون رئيس الجامعة منتخباً من الأساتذة وليس معيناً بقرار من السلطة أو ممثلاً لمصالح الأجهزة الأمنية أو مصالح هذا الحزب أو ذاك، إن اللجوء إلى هذا الحل الديمقراطي سوف يدفع –

---

[21] مصطلح رأس المال الفكري (Intellectual Capital) من المصطلحات المستخدمة التي بدأت تأخذ حيزاً مهماً في الفكر الإداري، أن هذا المصطلح وما يحتويه من مضامين جديدة ساد، بشكل واضح في الأدب الإداري، ليصبح محور اهتمام المؤسسات التي اهتمت بوسائل قياسه وطرق حسابه كأصل من الأصول، والبحث عن أث ره في هذه المؤسسات في تحقيق أهدافها.

مفهوم رأس المال الفكري: إذا أردنا أن نحدد بدقة مفهوم رأس المال الفكري، فإنه يجب تمييزه عن رأس المال المادي الذي يتمثل في الموارد التي تظهر في ميزانية المؤسسة، كالعقارات والتجهيزات وغيرها، بينما يمثل رأس المال الفكري المهارات والإبداعات والخبرات المتراكمة للعنصر البشري في المؤسسة، ومن خلال استعراض الدراسات التي تناولت هذا المفهوم فإنه يمكن القول إن الباحثين لم يقدموا إجماعاً نحو تعريف رأس المال الفكري، وبالتالي يمتلك مفهوم رأس المال الفكري تعريفات متعددة ومختلفة تعكس اجتهادات العلماء والباحثين للمفهوم.

و يعرفه Stewart الذي أطلق مصطلح رأس المال الفكري، بأنه "المادة الفكرية، المعرفة، المعلومات، الملكية الفكرية والخبرة التي توضع قيد الاستخدام من أجل خلق الثروة الرابحة، لأن اقتصاد اليوم يختلف في الأساس عن اقتصاد الأمس، و عرف أيضاً بأنه "مجموعة من الأفكار والمعارف الإبداعية التي يمتلكها الأفراد، وتنطلق من فلسفة المجتمع، وتنسجم مع أهداف المؤسسة، ولا تتوفر لنظرائهم في المؤسسات المماثلة الأخرى، ومن ثم تسهم في تطوير أداء المؤسسة، وتحقق لها عوائد مالية ومعنوية تميزها عن غيرها من المؤسسات المناظرة".

كما يعرف رأس المال الفكري أيضاً بأنه "مجموعة المهارات المتوافرة في المؤسسة التي تتمتع بمعرفة واسعة، تجعلها قادرة على جعل المؤسسة عالمية من خلال الاستجابة لمتطلبات العملاء والفرص التي تتيحها التكنولوجيا.

إذن رأس المال الفكري يتمثل بأنه مجموعة من موارد المؤسسة غير الملموسة والتي تتضمن المعارف والقدرات والمهارات والخبرات المتراكمة والمستمرة، التي يمكن تحويلها إلى قيمة. **(أشرف محمد مشمش – واقع تنمية رأس المال الفكري – مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث – العدد 2/ 2018)**

كما يقول د.عبد العظيم أنيس– "بأفضل الأساتذة وأكثرهم استقامة واستقلالية إلى المناصب الإدارية العليا بالجامعة، ويحمي ظهورهم عندما يقولون لا لمن هم فوقهم"[22].

18. **إعادة النظر في تشكيل مجلس التعليم العالي ومهماته:** في العام 1996 أُنشِئت وزارة التَّعليم العالي والبحث العلمي، واستمرَّ مجلسُ التَّعليم العالي بمواصلة مهامه، إلى أنْ صدر القانون رقم (11) لسنة 1998م بشأنِ التَّعليم العالي، والذي خلا من أيَّة نُصوصٍ تُشير إلى وجود مجلس التَّعليم العالي وتكوينه وصلاحيَّاته، وهو ما أثَّر على فاعليَّة المجلس وحضوره المعهود لسنوات طويلة استمرَّت حتَّى **صدر القرار بقانون رقم (6) لسنة 2018م بشأن التَّعليم العالي، والذي ألغى صراحة بموجب أحكام المادة (1/45) منه القانونَ رقم (11) لسنة 1998م، ونصَّ في المادة (6) منه على تشكيلٍ جديدٍ لمجلس التَّعليم العالي، وفي المادة (7) منه وضَّح صلاحيَّات المجلس، ويأتي في مُقدمتها اقتراح مشاريع قوانين التَّعليم العالي وتعديلها على ضوءِ تطوُّرِ السِّياسات العامَّة في الدولة، واقتراحِ الأنظمة، وتنسيبها لمجلس الوزراء لإصدارها**[23].

والتَّساؤل الذي يطفو للسَّطح هنا –كما يطرح د. خالد تلاحمة– "ما هو السَّبب وراء تأخير تشكيل مجلس التَّعليم العالي أكثر من سنة وثلاثة أشهر؟ وهل هناك من تقييم للآثارِ التي ترتَّبت على عدمِ انعقاده طوال هذه المُدَّة؟ لاسيما وأَن الصَّلاحيات المُهمَّة المُوكلة لهذا المجلس بموجب المادة (7) من القرار بقانون رقم (6) لسنة 2018م، لا يُمكنُ أن تقومَ بها أيّ جهة غير المجلس ذاته".

من ناحية ثانية، يُلاحظُ أنَّ عدد أعضاء مجلس التَّعليم العالي الحالي –كما يضيف د. خالد التلاحمه– ارتفع إلى 24 عضواً، وهو أكثر من ضِعف العدد الذي كانَ عند تأسيس المجلس في العام 1977م، ويُقاربُ ضعف المجلس الذي شُكِّل في العام 1994م، كما أنَّه بمُقارنته مع ما هو معمولٌ به في عدد من الدُّول العربيَّة، يُمثِّل هذا العدد أيضاً أكثر من ضعف عدد أعضاء مجلس التَّعليم العالي في الأردن البالغ عددهم (9) أعضاء، وفق ما نصت عليه المادة (5/أ) من قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (17) لسنة 2018م، وضعف عدد أعضاء مجلس التَّعليم العالي في البحرين البالغ عددهم (12) عضواً حسب المرسوم الملكي الصادر سنة 2016م"[24].

وبالتَّالي فإنَّ الزِّيادة في عدد أعضاء المجلس كبيرةٌ جدًا، ومن المفضّل أنْ تكون بشكلٍ تدريجي، وأن لا تتجاوز 15 عضواً في كلِّ الأحوال؛ لضمان سهولة عقد الاجتماعات واتِّخاذ القرارات في الوقت المناسب، الأمر الذي أدى إلى بروز الدعوة لإجراء تعديلات على تشكيل المجلس، أهمُّها[25]:

---

[22] د.عبد العظيم أنيس "التعليم في زمن الانفتاح" – دار المستقبل العربي – القاهرة – 1995 ص148 .

[23] د. خالد التلاحمه – أستاذ القانون الخاص – جامعة بيرزيت – 2020/8/12.

[24] المصدر السابق.

[25] المصدر السابق

أ. ضرورة استثناء الجامعات العريقة ذات التَّصنيف المُتقدِّم في أبرز التصنيفات العالمية، والحضور اللَّافت على المستوى الدَّولي كجامعة بيرزيت من قاعدة التَّناوب في عضويَّة المجلس بحيث تكون عضويتها مستمرة فيه، لما لها من مكانةٍ وخبراتٍ معرفيّةٍ مُتراكمة يحتاج إليها المجلس.

ب. زيادة عدد الجامعات الممثلة في مجلس التعليم العالي إن لم تتوفر إمكانية تمثيل كافة الجامعات في المجلس .

ج. تخفيض ممثلي الوزارة، في ظِلِّ وجود الوزير الذي يستعين بهم بالتأكيد.

د. إعادة النظر في عضويَّة وكيل وزارة الماليَّة، وإذا دعتِ الضَّرورةُ حضورَه، يمكنُ دعوتُه في الاجتماعات التي تتطلَّب ذلك، خاصَّة وأنَّ الفقرة السَّادسة من المادَّة (6) مَحلَّ النِّقاش تُجيزُ للمجلس الحقَّ في دعوة من يراه مُناسبا لحضور جوانب متعدِّدة من اجتماعات المجلس للاستئناس برأيهم في الموضوعات المُدرجة على جدول أعماله.

هـ. تخفيض تمثيل المُجتمع المدني والقطاع الخاص بعضوين بدلاً من أربعة.

و. تخفيض عدد الأعضاء من ذوي المكانة الأكاديمية الذين يختارهم الوزير إلى عضوٍ واحد بدلاً من ثلاثة، لا سيما في ظلِّ وجود عضوين آخرين من ذوي المكانة الأكاديمية أحدهما من الشتات، والآخر من الداخل الفلسطيني يتمُّ تنسيبهما من مجلس رؤساء الجامعات.

أمّا المسألة الثَّانية، –كما يضيف د. خالد التلاحمه– فتتعلَّقُ بصلاحيَّات مجلس التَّعليم العالي، فقد جاء في المادَّة (7) من القرار بقانون رقم (6) لسنة 2018م بشأن التَّعليم العالي ما نصُّه:" يُمارسُ المجلسُ الصَّلاحيات الآتية:1. إقرار السياسة العامَّة للتَّعليم العالي والبحث العلمي في فلسطين، وتطويرها 2. إصدار معايير حَوْكمة المُؤسَّسة 3. اقتراح الأنظمة، وتنسيبها لمجلس الوزراء لإصدارها".

واضحٌ من هذا النَّصّ –كما يستطرد د. خالد التلاحمه– مدى أهميَّة دور مجلس التَّعليم العالي في رسم السِّياسة العامَّة للتَّعليم العالي، وفي إصدار معايير حَوْكمة مؤسسات التَّعليم العالي، واقتراح مشاريع الأنظمة، وتنسيبها لمجلس الوزراء لإصدارها. كما أنَّ هناك مسؤوليَّة على رئيس المجلس (وزير التَّعليم العالي) بالدَّعوة إلى عقدِ اجتماعاتِ المجلس العاديَّة وغير العاديَّة سنداً للمادَّتين (8) و(9) من القرار بقانون رقم (6) لسنة 2018م بشأن التَّعليم العالي، لتفعيلَ دوره في ممارسته لصلاحيَّاته التي كفلها القرار بقانون رقم (6) لسنة 2018م في المادة (7) منه، وفي مقدمتها عمل التَّوازن المنشود ما بين اتاحة الفُرصة للطَّلبة للتعليم الجامعي وإكمال دراساتهم العليا من جهةٍ، والمُحافظة على مخرجات التَّعليم العالي المرجوة من جهةٍ أُخرى[26].

[26] المصدر السابق

في ضوء ما تقدم يمكن استخلاص قانون عام يحكم التعليم العالي في فلسطين –كما يقول جبريل محمد وهند بطه– الا وهو قانون الفوضى والتنافس وغياب الرعاية الحكومية الفاعلة والموجهة لهذا القطاع العام من قطاعات التنمية الفلسطينية، وهو قانون ناتج عن ظروف نشأة الجامعات في ظل الاحتلال واختلال الرؤية السلطوية لدور التعليم العالي في الحياة الفلسطينية، فاذا نشأت الجامعات كإحدى مقومات مقاومة الاحتلال في الفترة التي سبقت قيام السلطة الفلسطينية، ولعبت دوراً مهما في النضال التحرري الوطني، وخرجت أجيالاً من القادة الجماهيريين والسياسيين ارتقوا إلى كثير من المناصب العليا في السلطة بن تشريعيين ووزراء وقادة اجهزة ومؤسسات، فإن هذه الجامعات قد اخفقت في أن تكون بعد قيام السلطة من الفاعلين الأساسيين في تقديم رؤية تنموية وطنية، واكتفت بدورها كمفرخة للخريجين تدفع بهم الى البطالة. فيما كان يحكم العلاقة بين الجامعات في الماضي دور التعاضد أكثر من التنافس، فقد حكمها التنافس في ظل السلطة أكثر من التحالف وبناء كتلة مجتمعية وازنة في المجتمع.

والسبب –كما يقول جبريل محمد وهند بطه– "يعود ذلك إلى أن الجامعات في ظل الاحتلال حظيت برعاية منظمة التحرير الفلسطينية غطاء سياسياً، ومصدراً للتمويل، بينما لعب تخلي السلطة عن تمويل التعليم العالي في اعادة هيكلة ورؤية الجامعات لدورها، حيث بات همها البحث عن التمويل واستخدام سياسات جبائية قائمة على توسيع عدد الطلاب وزيادة عدد البرامج مع رفع الرسوم الجامعية التي لا زالت تشكل العمود الفقري لتمويل الجامعات"، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في مهام وأهداف مجلس التعليم العالي الفلسطيني بحيث تأخذ الصياغة الجديدة أهمية تمثيل نقابات العاملين ومجالس الطلبة في المجلس.

دلالات واستنتاجات توضحها الدراسة:

1. **غياب الاستراتيجية الموحدة عن مؤسسات التعليم العالي بشكل جماعي وكذلك كل جامعة بشكل منفرد.**
2. **غياب التنسيق والتواصل الفعال بين الجامعات، مما يعني في أحد جوانبه غياب القدرة على التخطيط المشترك لما فيه خدمة الطلاب وشعبنا في آن.**
3. **غياب التنسيق والتواصل مع الجامعات العربية سواء على صعيد البحث العلمي وتبادل الخبرات أو على صعيد خلق فرص عمل للمتميزين والكفاءات من الطلاب.**
4. **غياب التقييم لجدوى العملية التعليمية وإن وجد فهي شكلية ولا تؤخذ على محمل الجد من قبل إدارات الجامعات.**
5. **استنساخ الجامعات لذات التخصصات مجاراة للمسألة المادية، بعيدا عن الابتكار والإبداع في استحداث تخصصات ذات قيمة علمية وبحثية.**
6. **ضرورة العمل على اغلاق او تجسير الفجوة بين الجامعات من ناحية وقطاعي الانتاج الرئيسيين (الصناعة والزراعة) من ناحية ثانية ، بحيث يصبح التكامل بينهما واضحاً عبر الممارسة ، الأمر الذي سيؤدي الى المزيد من حفز وتشجيع القطاع الخاص لدعم الجامعات والابحاث العلمية النظرية والعملية التطبيقية في جامعاتنا .**

ملخص لإحصاءات مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني للعام الأكاديمي 2020/2021[27]

أولا: المؤسسات : بلغ عدد المؤسسات المعتمدة والمرخصة 51 مؤسسة تعليم عالي موزعة كالتالي:

- 16 جامعة تقليدية .
- 2 جامعة تعليم مفتوح .
- 16 كلية جامعية .
- 17 كلية مجتمع متوسطة.

الضفة الغربية: يوجد في الضفة الغربية 32 مؤسسة تعليم عالي موزعة كالتالي:

- 10 جامعات تقليدية (اثنتان حكومية، ستة عامة، اثنتان خاصتان)؛
- 11 كلية جامعية (خمسة حكومية، أربعة خاصة، واحدة عامة، وواحدة تحت إشراف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين)
- 11 كلية مجتمع متوسطة (سته عامة، أربعة خاصة، وواحدة تحت إشراف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين).

قطاع غزة: يوجد في القطاع 17 مؤسسة تعليم عالي موزعة كالتالي:

- 6 جامعات تقليدية (واحدة حكومية، اثنتان عامتان، وثلاثة خاصة)
- 5 كليات جامعية (ثلاثة حكومية، واثنان خاصتان)
- 6 كليات مجتمع متوسطة (واحدة عامة، وواحدة حكومية، واثنتان خاصتان، واثنتان تحت إشراف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين).

أما التعليم المفتوح فيوجد جامعتان: جامعة القدس المفتوحة تتوزع مراكزها ما بين الضفة وغزة بواقع 22 مركز (17) مركز في الضفة و(5) مراكز في عرة، والجامعة العربية المفتوحة في رام الله.

توزيع مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية حسب نوع المؤسسة والمنطقة وجهة الإشراف .

ملاحظة : علاوة على الاحصاءات الواردة أعلاه حسب الكتاب السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية الصادر عن وزارة التعليم العالي في أيلول 2021 ، تبين أن هناك ثلاثة مؤسسات تعليم عالي جديدة في الضفة الغربية منها (جامعتين وكلية جامعية واحدة) ، وبالتالي يصبح مجموع مؤسسات التعليم العالي المعتمدة (54) مؤسسة كما في هذا العام 2022 (المصدر : الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية–رام الله) .

[27] المصدر: وزارة التعليم العالي – الكتاب الاحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 2020/ 2021 – الصادر في أيلول /2021 – ص٧

جدول: **توزيع مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية حسب نوع المؤسسة والمنطقة وجهة الإشراف**

نوع المؤسسة	جهة الإشراف	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
جامعات تقليدية	حكومية	2	1	3
	عامة	6	2	8
	خاصة	2	3	5
	المجموع	**10**	**6**	**16**
كليات جامعية	حكومية	5	3	8
	عامة	1	-	1
	خاصة	4	2	6
	وكالة الغوث	1	-	1
	المجموع	**11**	**5**	**16**
كليات مجتمع	حكومية	0	1	1
	عامة	6	1	7
	خاصة	4	2	6
	وكالة الغوث	1	2	3
	المجموع	**11**	**6**	**17**
التعليم المفتوح:				
	عامة	1		1
	خاصة	1		1
	المجموع	**2**		**2**
المجموع العام		**34**	**17**	**51**

المصدر: وزارة التعليم العالي – الكتاب الاحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 2020/ 2021 – الصادر في أيلول /2021 - صvi

جدول: **توزيع الطلبة المسجلين في الجامعات الفلسطينية** 2021/2020

		الضفة الغربية					قطاع غزة					المجموع				
		التعليم المفتوح	الجامعات التقليدية	كليات جامعية	كليات مجتمع	المجموع	التعليم المفتوح	الجامعات التقليدية	كليات جامعية	كليات مجتمع	المجموع	التعليم المفتوح	الجامعات التقليدية	كليات جامعية	كليات مجتمع	المجموع
المجموع	F	25446	56702	2944	2998	88090	4127	34371	3110	2888	44496	29573	91073	6054	5886	132586
	T	36517	89877	4986	5540	136920	8273	57354	6614	5604	77845	44790	147231	11600	11144	214765

ملاحظة: الذكور 82179 و الاناث 132586 = 214765

مجموع الطلبة المسجلين 77845 في قطاع غزة بنسبة 36.2% (منهم 44496 إناث – 33349 ذكور).

هام: أعداد المتخرجين عام 2020 (حسب الدليل الاحصائي) كما يلي:

- **41137 طالب وطالبة (منهم إناث 25909 طالبة، ذكو 15228 طالب).**

- **الخريجين من قطاع غزة (حوالي 38% من الإجمالي) 15632 طالب وطالبة، في حين أن سوق العمل لا يستوعب أكثر من 2000.**
- **حتى عام 2030 سيلتحق بالتعليم العالي حوالي 400 ألف طالب وطالبة (144800 في قطاع غزة و 255200 في الضفة الغربية) ، لذلك لا بد من توفر الدراسات المستقبلية من خلال التخصص الاكاديمي وإلا سيكون قطاع غزة أمام وضع شديد الخطورة ، الأمر الذي يعني بالضرورة الاهتمام بتفعيل وتطوير دور الشباب الجامعي خصوصاً ، باعتبارهم مورداً رئيسياً من الموارد البشرية .**

جدول: **توزيع الخريجين من مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية حسب التخصص والجنس**، 2019/2020

التخصص	كلا الجنسين	نسبة مئوية	ذكور	اناث
التعليم	**7,305**	17.76	1,538	5,767
الفنون والعلوم الانسانية	**4,001**	9.73	1,065	2,936
العلوم الاجتماعية والصحافة والاعلام	**2,293**	5.57	851	1,442
الأعمال والادارة والقانون	**13,542**	32.92	5,783	7,759
العلوم الطبيعية والرياضيات والاحصاء	**1,027**	2.50	202	825
تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	**1,694**	4.12	843	851
الهندسة والتصنيع والبناء	**3,572**	8.68	2,218	1,354
الزراعة والحراجة ومصائد الاسماك والبيطرة	**198**	0.48	137	61
الصحة والرفاه	**6,883**	16.73	2,131	4,752
الخدمات	**622**	1.51	460	162
مجموع	**41,137**	100	**15,228**	**25,909**

توزيع الطلبة الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية حسب التخصص والجنس، 2020/2021

التخصص	كلا الجنسين	نسبة مئوية	ذكور	اناث
التعليم	**28,971**	13.49	6,049	22,922
الفنون والعلوم الانسانية	**21,828**	10.16	5,098	16,730
العلوم الاجتماعية والصحافة والاعلام	**10,739**	5.00	3,215	7,524
الأعمال والادارة والقانون	**57,337**	26.70	26,267	31,070
العلوم الطبيعية والرياضيات والاحصاء	**7,063**	3.29	1,826	5,237
تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	**16,766**	7.81	9,358	7,408
الهندسة والتصنيع والبناء	**21,169**	9.86	13,042	8,127
الزراعة والحراجة ومصائد الاسماك والبيطرة	**1,558**	0.73	956	602
الصحة والرفاه	**45,675**	21.27	14,325	31,350
الخدمات	**1,889**	0.88	1,217	672
تخصصات أخرى	**1,770**	0.82	826	944
مجموع	**214,765**	**100**	**82,179**	**132,586**

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2021. الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية للعام الدراسي 2020/2021. رام الله – فلسطين.

ثانيا: الطلبة الجدد:

بلغ عدد الطلبة الجدد الذين التحقوا بمؤسسات التعليم للعام الأكاديمي (2020/2021) (57,112) طالبا وطالبة (34,408 أنثى و 22,704 ذكرا) موزعين كالتالي:

- الجامعات التقليدية: (37.523) طالبا (65.7%)، منهم (223 دكتوراه، 3,226 ماجستير، 31 دبلوم عالي، 30.684 بكالوريوس، 3,074 دبلوم متوسط، 274 تأهيل تربوي، 10 دبلوم مهني متخصص، 1 فرعي).
- الكليات الجامعية: (4,104) طالبا (7.1%)، منهم (1,356 بكالوريوس، 2,748 دبلوم متوسط).
- كليات المجتمع المتوسطة: (4,947) طالبا (8.6%)، منهم (4.926 دبلوم متوسط، 21 دبلوم مهني متخصص).

- التعليم المفتوح: (10,538) طالبا (18.4%)، منهم (204 ماجستير، 8,250 بكالوريوس، 1,616 سنة تحضيرية، 468 شهادة تأهيل تربوي).

ثالثا: **الطلبة المسجلون**:

بلغ عدد الطلبة المسجلين والمنتظمين على مقاعد الدراسة في مؤسسات التعليم العالي للعام الأكاديمي (2020/2021) (214765) طالبا وطالبة (132586) انثى و (82179) ذكرا موزعين كالتالي:

- الجامعات التقليدية: (147231) طالبا (68.5%)، منهم (563 دكتوراه، 9468 ماجيستر، 101 دبلوم عالي، 129681 بكالوريوس، 6829 دبلوم متوسط، 551 تأهيل تربوي، 33 دبلوم مهني متخصص، 5 فرعي).
- الكليات الجامعية: (11600) طالبا (5.4%)، منهم (4581 بكالوريوس، 7006 دبلوم متوسط، 13 دبلوم مهني متخصص)
- كليات المجتمع المتوسطة: (11144) طالبا (5.1%)، منهم (11123 دبلوم متوسط، 21 دبلوم مهني متخصص)
- التعليم المفتوح: 44790 طالبا (20.8%)، منهم (436 ماجستير، 41983 بكالوريوس، 1616 سنة تحضيرية، 707 شهادة تأهيل تربوي، 48 دبلوم مهني متخصص)

رابعاً: **الطلبة المتخرجون**:

بلغ عدد الطلبة المتخرجين في مؤسسات التعليم العالي للعام الدراسي (2019/2020) (41,137) طالباً وطالبة (25,909 أنثى و15,228) موزعين كالتالي:

- الجامعات التقليدية: (26,350) طالباً (64%)، منهم (9 دكتوراه، 2,634 ماجستير، 61 دبلوم عالي، 21,652 بكالوريوس، 1,682 دبلوم متوسط، 309 تأهيل تربوي، 3 فرعي).
- الكليات الجامعية: (2,271) طالبا (5.5%)، منهم (819 بكالوريوس، 1,452 دبلوم متوسط).
- كليات المجتمع المتوسطة: (2,812 طالبا دبلوم متوسط) (6.8%).
- التعليم المفتوح: (9,704) طالبا (23.5%)، منهم (66 ماجستير، 8,989 بكالوريوس، 649 شهادة تأهيل تربوي).

خامساً: **العاملون**:

بلغ عدد العاملين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية للعام الدراسي (2020/2021) (17,048) عاملاً وعاملة منهم:

7,103 أكاديمي تعليمي، 635 أكاديمي إداري، 19 أكاديمي بحثي، 1,149 إداري، 2,562 مكتبي، 1,869 مساعد بحث وتدريس، 1,247 مهني اختصاصي، 466 تقني وحرفي، 1,998 عاملاً). أما من حيث الدرجات العلمية فكان توزيعهم كالتالي:

- الجامعات التقليدية: 12,383 (3,356 دكتوراه، 2,903 ماجستير، 23 دبلوم عالي، 3,249 بكالوريوس، 857 دبلوم متوسط، 46 دبلوم مهني، 513 ثانوية عامة، 1,299 دون الثانوية، 137 غير معرف)
- الكليات الجامعية: 2,150 (233 دكتوراه، 571 ماجستير، 10 دبلوم عالي، 820 بكالوريوس، 226 دبلوم متوسط، 46 دبلوم سهني، 52 ثانوية عامة، 192 دون الثانوية العامة
- الكليات المتوسطة: 1035 (56 دكتوراه، 341 ماجستير، 17 دبلوم عالي، 365 بكالوريوس، 133 دبلوم متوسط، 46 ثانوية عامة،68 دون الثانوية، 9 دبلوم مهني).

التحولات الديمغرافية للفلسطينيين والنمو السكاني في الضفة والقطاع وخدمات التعليم المستقبلية 2030 /2050

النمو السكاني في الضفة وقطاع غزة كما في 2030 **و** 2050:

أولاً: عدد الفلسطينيين في نهاية عام 2021 حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

بلغ عدد الفلسطينيين المقدر –حسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني– في نهاية عام 2021 حوالي 14 مليون فلسطيني، وأضاف التقرير أن نحو 5 ملايين و300 ألف من الفلسطينيين يعيشون في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها شرقي القدس.

وذكر التقرير أن ثلاثة ملايين و200 ألف فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية، ونحو مليونين و100 ألف في قطاع غزة كما ذكرت معطيات الإحصاء أن مليونا و700 ألف فلسطيني يعيشون "في أراضي 1948" (المناطق العربية داخل إسرائيل).

أما بخصوص الفلسطينيين الذين يعيشون في الشتات، أشار الجهاز المركزي للإحصاء، الى إن عددهم يبلغ نحو 7 ملايين، في مقابل نحو 6 ملايين و300 ألف منهم، يعيشون في الدول العربية، ونحو 750 ألفا في الدول الأجنبية.

ثانياً: التحول الديموغرافي في فلسطين:

لايزال التحول الديموغرافي في فلسطين –كما ورد في تقرير "فلسطين 2030"– "ولا سيما المكون الخاص بالخصوبة، يتأخر عن العديد من البلدان الأسيوية، ومنها البلدان العربية، ففلسطين تشغل المرتبة الخامسة بين البلدان الأعلى خصوبة، لكنها ظلت أعلى في قطاع غزة مما هي في الضفة الغربية.

المحددات الاجتماعية الاقتصادية للخصوبة: "تتضمن المحددات المباشرة الرئيسية لمستوى الخصوبة الحالي انتشار الزواج، والزواج المبكر، وانخفاض معدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة، وخاصة الوسائل الحديثة حيث بلغت النسبة 44%، كما يوجد دور مهم لمستوى الثروة في الأسرة، ولكن التعليم بالأساس، ولاسيما تعليم الإناث، هو الذي يحدد معدل الخصوبة، فالانخفاض الحاد في الخصوبة الذي يحدث عندما تتحسن مستويات التعليم من الأساسي إلى الثانوي ومن ثم إلى التعليم العالي يشكل نمطاً مشتركاً في فلسطين، وبالتالي، فإن النمو السكاني والهيكلية السكانية لفترة ٢٥ سنة المقبلة سيتأثران بالأساس بمدى التقدم في مستويات التعليم في فلسطين"[28].

[28] المصدر: تقرير "فلسطين 2030 " الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع السلطة الوطنية الفلسطينية – كانون اول /ديسمبر 2016– بعنوان :التغيّر الديمغرافي : فرص للتنمية

مستقبل فلسطين - السكان في الفترة 2030-2050:

يتوقع "تقرير فلسطين 2030" أن ينمو عدد السكان في فلسطين من 4.7 مليون في سنة 2015 إلى 6.9 في سنة 2030، ويتوقع أن يتضاعف إلى 9.5 مليون في سنة 2050، وسيتضاعف عدد السكان خلال هذه الفترة، على الرغم من الانخفاض الحاد المتوقع في الخصوبة من 4.06 طفل لكل امرأة إلى 2.17 في سنة ٢٠٥٠. وهذا سبب الزخم السكاني الداخلي الناتج عن كون الهيكلية العمرية لا تزال فتية جدا وعن النسبة الكبيرة للنساء في سن الإنجاب فمن المحتم أن يكون هناك على المدى المتوسط عدد متزايد من الولادات بسبب النسبة الكبيرة للنساء اللواتي سيبلغن سن الإنجاب، وهذا يعني أن القطاعات الاجتماعية الاقتصادية ستحتاج للتدبر مع العدد المتزايد للسكان ومع احتياجاتهم.

بالنسبة لقطاع غزة، سيزداد عدد السكان فيه حسب التقرير المشار إليه بأكثر من الضعف (2.4 مرة) بسبب خصوبته الأعلى وزخمه السكاني الداخلي، إذ يتوقع أن يرتفع العدد من 2 مليون في سنة 2020 إلى 3.1 مليون في سنة ٢٠٣٠ ثم 4.8 مليون في سنة 2050، في المقابل، سينمو سكان الضفة الغربية من 2.9 مليون الى 3.8 مليون في سنة 2030 ثم إلى 4.7 مليون في سنة 2050، بالتالي، سيشكل عدد سكان غزة 50.3% من الفلسطينيين، متجاوزاً عدد سكان الضفة الغربية بقليل وسيظل فتيا بالمتوسط

المتغيرات حتى سنة 2030:

سيزداد عدد سكان قطاع غزة بمقدار 1.3 مليون نسمة إضافية ، وسيزداد عدد سكان الضفة الغربية بمقدار 860.000 شخص إضافي.

خلال 35 سنة، سيشكل عدد سكان غزة 50.3٪ من الفلسطينيين، متجاوزاً عدد سكان الضفة الغربية (49.7%) بقليل، وسيظل فتياً بالمتوسط.

الإسقاطات السكانية في المحافظات:

لن تتغير تراتبية محافظات الضفة الغربية حسب عدد سكانها بشكل كامل، حيث ستتقدم الخليل والقدس ورام الله. على نابلس، وفي قطاع غزة، تشير الإسقاطات الى حدوث زيادة كبيرة جداً في سكان محافظة غزة، والتي سيبلغ عدد سكانها مليون نسمة في سنة 2030. مع ذلك، سيحدث انخفاض طفيف في حصتها من السكان من الناحية النسبية، وذلك لصالح محافظة شمال غزة، وعلى مستوى فلسطين ككل، ستصبح محافظة غزة أكثر المحافظات حجماً من ناحية عدد السكان في سنة 2050، إذ سيزيد عدد سكانها حتى عن سكان الخليل (والتي بدورها سيرتفع عدد سكانها إلى حوالي 1.4 مليون نسمة).

النمو السكاني و سوق القوى العاملة في سنة 2030:

يعد النمو السكاني في دولة سريعة النمو كفلسطين مكونا بارزا في الإمداد بالموارد البشرية، وإذ يتوقع أن ينمو عدد الفئة السكانية في المرحلة العمرية النشطة فوق عمر 15 سنة من 3 مليون في سنة 2020 الى 7.2 مليون في سنة

2050 أي ستتضاعف بمقدار 2.5 مرّة. إن هذا التحول في الهيكلية العمرية والانخفاض النسبي للمعالين بالمقارنة مع الفئات السكانية النشطة يولد فرصة لتحقيق عائد ديمغرافي (فرصة لتعزيز النمو الاقتصادي)، ولكنها بحاجة لأن تترافق مع تدابير اجتماعية اقتصادية حتى تكون فعالة.

يتوقع أن يزيد حجم القوى العاملة في فلسطين من 1.5 مليون عامل عام 2020 الى 2.3 مليون في 2030 وإلى 3.8 مليون في سنة 2050.

هذه الزيادة تفوق كثيرا في معدلها معدل الزيادة في مجموع السكان والذي سيؤدي الى مضاعفة عددهم.

وسيكون لارتفاع معدل مشاركة الاناث العامل الرئيسي في هذه الزيادة. مع ذلك ستظل حصة الاناث في القوى العاملة متواضعة الى حد ما وسيكون هناك اكثر من ذكرين نشطين لكل انثى نشطة.

حتى سنة 2030 سيزداد حجم القوى العاملة بمقدار مليون: من 1.5 مليون في سنة 2020 الى 2.3 مليون في سنة 2030 وبحلول سنة 2050 تتكون القوى العاملة من 3.8 مليون شخص مرشح للعمل، ترجع هذه الزيادة الى الدفعة الكبيرة من صغار السن الذين سيلتحقون في سوق العمل.

عدد الوظائف الجديدة المطلوبة:

مع مراعاة التغيرات الديمغرافية في حجم السكان وتركيبتهم والزيادة في معدلات المشاركة وخاصة بين النساء فإن عدد الوظائف التي ينبغي توفيرها كل سنة سيزداد من 58 ألف الان الى 72 ألف في الفترة 2030–2035 حيث سيبقى العدد متراوحا في مكانه عن 76 ألف في الفترة 2045–2050 ولكن يجب أن يأخذ في الاعتبار أيضا الاحتياطي الضخم من الأشخاص في صفوف البطالة والعمالة الناقصة والذين هم أيضا يتطلعون الى توفر فرص العمل.

ستزداد القوى العاملة في غزة بقدر أكبر بكثير مما في الضفة الغربية بسبب ارتفاع الخصوبة في غزة نسبياً. لذلك، سيتمثل أحد التحديات البارزة في كيفية التدبر مع عدم التوازن في سوق العمل في غزة، والذي يعاني من معدلات بطالة متذبذبة (قلما انخفضت عن 30٪ منذ سنة 2001 وبلغت ذروة جديدة عند 41% في سنة 2015) و 50% في سنة 2021.

وفي هذه الأثناء، فإن غالبية الوظائف الجديدة اللازمة (للملتحقين الجدد لسوق العمل فقط وبدون اعتبار الأعداد الكبيرة في صفوف البطالة) ستكون في الضفة الغربية، وهذا الوضع سيتغير بشكل سريع بعد سنة 2030، حيث سيكون الطلب على أكثر من نصف الوظائف اللازمة في قطاع غزة.

الإعالة الاقتصادية:

إن الزيادة في حجم الفئات النشطة بالمقارنة مع مجموع المكان لها مغزى فيما يتعلق بالعائد الديموغرافي، تتيح نسبة الإعالة الاقتصادية (أي التناسب بين فئات المعالين اقتصاديا وفئات السكان النشطين) رؤية أفضل للعبء، الذي تمثله الإعالة، وهكذا، فيما كان هناك أكثر من 3.5 شخص معال لكل شخص نشط في سنة 2015، ستهبط

نسبة الإعالة الاقتصادية إلى 2.5 في سنة 2050، وعلى الأرجح أن يساهم هذا الاتجاه في تحسين الادخارات والاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي إذا رافقته تدابير سياساتية ملائمة.

يظل معدل البطالة المرتفع للغاية، والذي بلغ 26% في سنة 2015، يشكل عائقاً بارزاً، فالعديد من الراغبين في العمل ذكوراً وإناثاً لا يستطيعون الوصول إلى سوق العمل، ينطبق هذا الأمر بشكل خاص على الشباب في عمر 15 – 24 سنة، والذين تبلغ نسبة البطالة في صفوفهم 40.7%، وعلى النساء، حيث تبلغ البطالة بينهن 39%.

النمو السكاني وخدمات التعليم:

يتوقع أن ينمو حجم الفئات السكانية في سن المدرسة في فلسطين بسبب العوامل الديموغرافية والتحسن في معدلات الالتحاق بالتعليم من مرحلة التعليم ما قبل الأساسي إلى التعليم الجامعي لكل من الذكور والإناث، بالتالي، سيزداد حجم الفئات السكانية في سن المدرسة من 2.1 مليون حالياً إلى 2.4 مليون في سنة 2030 وإلى 3.1 مليون في سنة 2050، تبلغ هذه الزيادة نسبياً 48%، وهي أقل من معدل النمو في مجموع السكان، بالنظر إلى أن الانخفاض المتوقع في الخصوبة سيبطئ النمو في عدد الولادات ومن ثم في حجم السكان في سن المدرسة. لذا فإن تأثير التحول الديموغرافي سيتحقق في التعليم مبكرا قبل أن يتحقق في القطاعات الاجتماعية– الاقتصادية الأخرى.

حتى سنة 2030، سيلتحق بالمدارس حوالي مليوني طالب وطالبة في عمر 4–17 سنة وسيلتحق بالتعليم العالي حوالي 400.000 طالب وطالبة.

سترتفع أعداد الملتحقين بالتعليم في جميع المراحل بشكل معتدل فحسب في الضفة الغربية، ولكنها ستتضاعف بمقدار 2.8 مرة في قطاع غزة، سبب ذلك، أن طبيعة سكان غزة فتية بقدر أكبر في لحظة بدء الإسقاطات وتتسم بمعدل خصوبة وزخم سكاني أعلى مما في الضفة الغربية، وبالتالي ستكون نسبة تراكم الولادات وصغار المتعلمين أعلى في غزة بالمقارنة مع الضفة الغربية.

مع التحسين المتوقع في جودة التعليم على نحو ما ينعكس في نسبة التلاميذ للمعلم الواحد، سينمو العدد اللازم من المعلمين في فلسطين بسرعة، بحيث يكاد يتضاعف بحلول سنة 2050 بالنسبة لمرحلة التعليم قبل الأساسي والمرحلة الثانوية، وسيكون الطلب أعلى في قطاع غزة مما في الضفة الغربية، فحتى سنة 2030، سيلزم وجود 32000 معلم إضافي، بواقع 9000 في الضفة الغربية و 23000 في قطاع غزة، يصل عدد التلاميذ للمدرسة الواحدة في قطاع غزة حاليا إلى أكثر من ضعف نظيره في الضفة الغربية، مما يعني وجود حاجة أكبر إلى الاستثمار حالياً وفي المستقبل .

كما سيتضاعف عدد المعلمين لتلبية احتياجات الطلبة في غزة في سنة 2030، حيث سيلزم 23000 معلم إضافي بالمقارنة مع 9000 معلم إضافي في الضفة الغربية.

للحفاظ على النسبة الراهنة، سيلزم توفير 1620 مدرسة جديدة في فلسطين بحلول سنة 2030، 750 منها في الضفة الغربية و900 في قطاع غزة.

العائد الديموغرافي في فلسطين:

إن التحول الديمغرافي، مع ما يرافقه من انخفاض في الخصوبة ووصول أعداد كبيرة من الفئات الشابة إلى سن العمل، يزود فلسطين بفرصة سانحة يمكن تسخيرها لتحقيق عائد ديموغرافي.

مع ذلك، سيكون من غير الحكمة تجاهل واقع أن الاقتصاد الفلسطيني مكبل من الاحتلال الإسرائيلي المستمر وأن الحكومة الفلسطينية تفتقر إلى السيطرة على التجارة الدولية. والموارد الطبيعية (المياه، والغاز الطبيعي، إلخ)، بما في ذلك الوصول والعمل بحرية في المناطق الاستراتيجية الكبيرة في المنطقة (ج)، وأن قطاع غزة لا يزال تحت الحصار، وما لم يتم التوصل إلى إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية التعددية والنظام السياسي الوطني، فمن المرجح أن يظل الاقتصاد المحلي يعاني من انخفاض قدرته على خلق فرص عمل وتنشيط المزيد من الناس ليصبحوا منتجين فعالين مما سيحد من القدرة على تحقيق العائد الديمغرافي.

العائد الديموغرافي، هو الفائدة الاقتصادية التي يمكن أن تنشأ عندما يتسم المجتمع بحصة كبيرة نسبياً من الأشخاص في سن العمل وسيستثمر بفاعلية في تمكينهم وتعليمهم وتشغيلهم.

تتبع العائد الديموغرافي لفلسطين وأثره على النمو الاقتصادي:

إن وجود هيكلية عمرية مواتية ونسبة أكبر من السكان في سن العمل (61% من مجموع السكان في سنة 2030) يتيح بعض الأفضلية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإذا اعتمدنا القيمة الثابتة لما ينتجه كل عامل، ومعدلات المشاركة في القوى العاملة، ومعدلات البطالة. سيؤدي ارتفاع حصة السكان في سن العمل إلى زيادة في المخرجات لكل فرد، وهذه الهبة الديموغرافية، هي ما يوصف بأنها العائد الديموغرافي الأول، إن الفرصة الديموغرافية السانحة قد أصبحت مفتوحة أمام فلسطين وعلى الأرجح أن تبقى مفتوحة إلى ما بعد سنة 2045، إذ ستشهد هذه الفترة نمو فئة السكان في سن العمل بقدر أكبر من النمو في الفئات العمرية الأخرى، مع ذلك، وبسبب ارتفاع معدل البطالة في فلسطين وانخفاض معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة، سيشمل النمو في فئات السكان في سن العمل نسبة من العاملين غير الفعالين، تبلغ نسبة العاملين الفعالين إلى المستهلكين الفعالين في فلسطين 25%، وتحدد هذه النسبة على أنها نسبة الدعم، والتي تزداد مع الانخفاض في معدل الخصوبة ومع دخول المزيد من الشباب في القوى العاملة وتحولهم إلى عاملين فعالين.

نسبة الدعم هي عدد العاملين الفعالين إلى عدد المستهلكين الفعالين، وتبلغ الآن 25% في فلسطين. ويتوقع أن ترتفع في سنة 2030 إلى 30%، فيما تنخفض الخصوبة إلى 2.9 وفيما يدخل المزيد من الشباب في القوى العاملة ويصبحون عاملين فعالين.

نسبة الدعم = العاملون الفعالون

المستهلكون الفعالون

بالنظر إلى الإسقاطات السكانية ولكن مع افتراض بقاء معدل البطالة الحالي المرتفع على حاله، ستتضاعف نسبة المنتجين الفعالين ثلاث مرات في الفترة بين 2015–2050، فيما أن نسبة المستهلكين الفعالين ستتقلص إلى النصف، تبعاً لذلك، سترتفع نسبة الدعم إلى 30% في سنة 2030 وإلى 34.5% في سنة 2050. ويتوقع أن يكون العائد الإجمالي للفترة بأكملها بمثابة زيادة بنسبة 31.7% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة سنوية قدرها 1% في الناتج المحلي الإجمالي.

أما إذا انخفضت البطالة تدريجياً إلى المعدل الطبيعي 7%، فسترتفع نسبة الدعم إلى 41%، مع حدوث زيادة سنوية قدرها 1.7% في الناتج المحلي الإجمالي، هذه الأرقام تصور المكتسبات الاقتصادية التي يمكن جنيها من التغير البنيوي في الهيكلية العمرية، كما أنها تظهر الاهمية الحاسمة لتخفيض البطالة في تعزيز العائد الديموغرافي الأول وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. لذا ينبغي إعطاء الأولوية للسياسات التي ترفع من معدلات التشغيل، ولا سيما بين الشباب.

إن المكسب الديموغرافي الإجمالي الذي يمكن تحقيقه من ارتفاع نسبة الدعم (زيادة نسبة السكان في سن العمل القادرين على الإنتاج وانخفاض نسبة الفئات السكانية المعالة) يقدر على شكل زيادة سنوية بمقدار 1% بالمتوسط في الناتج المحلي الإجمالي، فيما إذا ظل معدل البطالة ثابتاً. أما إذا انخفضت البطالة تدريجيا إلى معدلها الطبيعي 5–7% فسيكون المكسب الديموغرافي أعلى، على شكل زيادة سنوية قدرها 1.7% بالمتوسط في الناتج المحلي الإجمالي.

على النحو ذاته، يتيح العائد الديموغرافي الثاني فرصة سانحة يعتمد تحقيقها على كيفية دعم المجتمع لأفراده المسنين، فمع تقدم السكان في العمر، سيزداد العبء الواقع على الأسر والحكومة بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي، ولكن العائد الديموغرافي الثاني يتيح للأعداد المتزايدة من العاملين الذين في متوسط العمر أن تزيد من رأس المال بقدر كبير بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي إذا شجعت السياسات العاملين على الادخار لصالح تقاعدهم، بالتالي، بإمكان فلسطين أن تتجه نحو الاستثمار بنظام الضمان الاجتماعي الذي يساهم في تعبئة الادخارات الخاصة.

الفرص والتحديات:

في هذا الجانب، يقول التقرير "لا تزال فلسطين في مرحلة مبكرة من العائد الديموغرافي، والذي يتوقع أن ينتهي في سنة 2045 وسيتعين على فلسطين أن تكفل التشغيل المنتج لقواها العاملة المتنامية، وعلى السياسات أن تعزز الاستثمار في رأس المال البشري وفي توفير فرص العمل، ولا سيما للشباب والنساء.

يتطلب تحقيق العائد الديموغرافي بذل استثمارات متعددة ومتقاطعة لتمكين الفئات الشابة وتعليمها وتشغيلها."

العائد الديموغرافي = تمكين + تعليم + تشغيل

تميكن النساء – عامل رئيسي في تحقيق العائد الديموغرافي

تكتسب السياسات أهمية بالغة في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة وحمايتها الاجتماعية، بما يشمل القضاء على جميع أشكال العنف والتمييز القائم على النوع الاجتماعي، كما أن من الضروري الاستثمار في تحسين الوصول إلى خدمات الصحة الانجابية ذات جودة، بما يشمل تنظيم الأسرة، من أجل تلبية الحاجة غير الملباة وتوسيع القدرة على الاختيار، مما يتيح للنساء والأزواج اتخاذ القرار بشأن توقيت إنجاب الأطفال وعددهم والمباعدة بينهم.

الشباب هم الأمل لمستقبل فلسطين:

يعد تمكين الشباب، ولا سيما الفتيات المراهقات، من تحقيق طاقاتهم والتمتع بحقوق الإنسان الخاصة بهم، مدخلاً رئيسياً لتسخير العائد الديموغرافي، لتحقيق هذه الغاية كما يقول التقرير " تقوم السياسات بدور أساسي في تخفيض الزواج المبكر والإنجاب المبكر، وزيادة إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية ذات الجودة والتعليم النوعي من أجل ضمان تكافؤ الفرص في الأمن الوظيفي. علاوة على ذلك، يجب تعزيز الاستراتيجيات لتشغيل الشباب مع ضمان التكافؤ في وصول الشبان والشابات إلى وظائف منتجة وإلى المواطنة النشطة".

الجداول

توزيع الطلاب الجدد حسب البرنامج (التخصص) :

الجدول التالي يوضح أعداد الطلبة الجدد حسب التخصص

جدول: توزيع الطلبة الجدد 2021/2020 **حسب تخصصات اسكد**[29] :

الرقم	البرنامج العام	جامعات التقليدية		كليات جامعية		كليات مجتمع		التعليم المفتوح		المجموع		النسبة المئوية
		أنثى	المجموع	أنثى	المجموع	أنثى	المجموع	أنثى	المجموع	أنثى	المجموع	
.1	التعليم	2713	3585	296	333	195	256	1348	1543	4552	5717	%10
.2	الفنون والعلوم الانسانية	3040	3808	301	489	272	391	813	1038	4426	5726	%10
.3	العلوم الاجتماعية والصحافة والاعلام	1211	1760	34	68	4	9	439	535	1688	2372	%4
.4	الاعمال والإدارة والقانون	4733	8730	299	689	825	1356	2308	4026	8165	14801	%26
.5	العلوم الطبيعية والرياضيات والاحصاء	959	1304	0	0	0	0	352	698	1311	2002	%4
.6	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	1684	3771	221	792	334	852	240	501	2479	5916	%10
.7	الهندسة والتصنيع والبناء	1588	3826	39	271	202	810	25	30	1854	4937	%9
.8	الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والبيطرة	126	401	3	14	0	0	26	57	155	472	%1
.9	الصحة والرفاه	6701	9731	809	1381	834	1148	294	494	8638	12754	%22
.10	الخدمات	158	524	30	67	56	125	0	0	244	716	%1
.11	مجالات أخرى	62	83	0	0	0	0	834	1616	896	1699	%3
	المجموع	22975	37523	2032	4104	2722	4947	6679	10538	34408	57112	%100

المصدر: وزارة التعليم العالي – الكتاب الاحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 2020/ 2021 – الصادر في أيلول /2021 - صviii

[29] أسكد : تعني التصنيف الدولي الموحد للتعليم صادر عن معهد اليونسكو -منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة- عام 2011 .

جدول: توزيع الطلبة الجدد حسب المنطقة والدرجة العلمية والجنس 2021/2020

المنطقة		الضفة الغربية					قطاع غزة					المجموع				
نوع المؤسسة / الشهادة العلمية	الجنس	التعليم المفتوح	جامعات تقنية	كليات جامعية	كليات مجتمع	المجموع	التعليم المفتوح	جامعات تقنية	كليات جامعية	كليات مجتمع	المجموع	التعليم المفتوح	جامعات تقنية	كليات جامعية	كليات مجتمع	المجموع
فرعي	F	0	1	0	0	**1**	0	0	0	0	**0**	0	1	0	0	**1**
	T	0	1	0	0	**1**	0	0	0	0	**0**	0	1	0	0	**1**
سنة تحضيرية	F	694	0	0	0	**694**	140	0	0	0	**140**	834	0	0	0	**834**
	T	1193	0	0	0	**1193**	423	0	0	0	**423**	1616	0	0	0	**1616**
تأهيل تربوي	F	415	32	0	0	**447**	25	148	0	0	**173**	440	180	0	0	**620**
	T	434	35	0	0	**469**	35	239	0	0	**274**	469	274	0	0	**743**
دبلوم مهني	F	0	0	0	13	**13**	0	7	0	0	**7**	0	7	0	13	**20**
	T	0	0	0	21	**21**	0	10	0	0	**10**	0	10	0	21	**31**
دبلوم متوسط	F	0	938	592	1396	**2926**	513	651	1313	0	**2477**	1451	1243	2709	0	**5403**
	T	0	2015	1188	2395	**5598**	1059	1560	2531	0	**5150**	3074	2748	4926	0	**10748**
بكالوريوس	F	4660	11758	470	0	**16888**	615	7764	319	0	**8698**	5275	19522	789	0	**25586**
	T	6875	18158	694	0	**25727**	1374	12526	662	0	**14562**	8249	30684	1356	0	**40289**
دبلوم عالي	F	0	19	0	0	**19**	0	0	0	0	**0**	0	19	0	0	**19**
	T	0	30	0	0	**30**	0	1	0	0	**1**	0	31	0	0	**31**
ماجستير	F	119	1060	0	0	**1179**	11	611	0	0	**622**	130	1671	0	0	**1801**
	T	185	1764	0	0	**1949**	19	1462	0	0	**1481**	204	3226	0	0	**3430**
دكتوراه	F	0	66	0	0	**66**	0	58	0	0	**58**	0	124	0	0	**124**
	T	0	134	0	0	**134**	0	89	0	0	**89**	0	223	0	0	**223**
المجموع	**F**	**5888**	**13874**	**1062**	**1409**	**22233**	**791**	**9101**	**970**	**1313**	**12175**	**6679**	**22975**	**2032**	**2722**	**34408**
	T	**8687**	**22137**	**1882**	**2416**	**35122**	**1851**	**15386**	**2222**	**2531**	**21990**	**10538**	**37523**	**4104**	**4947**	**57112**

المصدر: وزارة التعليم العالي – الكتاب الاحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 2020/ 2021 – الصادر في أيلول /2021 - صix

توزيع الطلاب المسجلين حسب البرنامج (التخصص):

الجدول التالي يوضح أعداد الطلبة المسجلين حسب التخصص وفقاً للتصنيف المعياري العالمي للتخصصات (اسكد 2013) المستوى الأول للتصنيف:

جدول: أعداد الطلبة المسجلين حسب البرنامج (تخصصات اسكد العامة) والجنس

الرقم	البرنامج العام	جامعات تقليدية		كليات جامعية		كليات مجتمع		التعليم المفتوح		المجموع		النسبة المئوية
		أنثى	المجموع	أنثى	المجموع	أنثى	المجموع	أنثى	المجموع	أنثى	المجموع	
.1	التعليم	13143	16968	879	1030	484	645	8416	10328	22922	28971	%13.5
.2	الفنون والعلوم الإنسانية	11387	14826	841	1349	505	750	3997	4903	16730	21828	%10.2
.3	العلوم الاجتماعية والصحافة والإعلام	6384	9076	138	280	7	28	995	1355	7524	10739	%5.0
.4	الأعمال والإدارة والقانون	17506	33177	1063	2363	1978	3322	10523	18475	31070	57337	%26.7
.5	العلوم الطبيعية والرياضيات والإحصاء	3846	5080	0	0	0	1	1391	1982	5237	7063	%3.3
.6	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	5168	11075	366	1417	629	1675	1245	2599	7408	16766	%7.8
.7	الهندسة والتصنيع والبناء	7481	18108	161	969	436	2035	49	57	8127	21169	%9.8
.8	الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والبيطرة	491	1287	5	38	0	0	106	233	602	1558	%0.7
.9	الصحة والرفاه	25153	36077	2442	3884	1738	2472	2017	3242	31350	45675	%21.3
.10	الخدمات	404	1403	159	270	109	216	0	0	672	1889	%0.9
.11	مجالات أخرى	110	154	0	0	0	0	834	1616	944	1770	%0.8
	المجموع	**91073**	**147231**	**6054**	**11600**	**5886**	**11144**	**29573**	**44790**	**132586**	**214765**	**%100**

المصدر: وزارة التعليم العالي – الكتاب الاحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 2020/ 2021 – الصادر في أيلول /2021 - صx

جدول: توزيع الطلبة المسجلين حسب المنطقة والدرجة العلمية والجنس 2021/2020

المنطقة		الضفة الغربية					قطاع غزة					المجموع				
نوع المؤسسة / الشهادة العلمية	الجنس	التعليم المفتوح	جامعات تقليدية	كليات جامعية	كليات مجتمع	المجموع	التعليم المفتوح	جامعات تقليدية	كليات جامعية	كليات مجتمع	المجموع	التعليم المفتوح	جامعات تقليدية	كليات جامعية	كليات مجتمع	المجموع
فرعي	F	0	2	0	0	**2**	0	2	0	0	**2**	0	4	0	0	**4**
	T	0	3	0	0	**3**	0	2	0	0	**2**	0	5	0	0	**5**
سنة تحضيرية	F	694	0	0	0	**694**	140	0	0	0	**140**	834	0	0	0	**834**
	T	1193	0	0	0	**1193**	423	0	0	0	**423**	1616	0	0	0	**1616**
تأهيل تربوي	F	618	163	0	0	**781**	38	228	0	0	**266**	656	391	0	0	**1047**
	T	650	182	0	0	**832**	57	369	0	0	**426**	707	551	0	0	**1258**
دبلوم مهني	F	40	11	7	13	**71**	0	12	0	0	**12**	40	23	7	13	**83**
	T	48	13	13	21	**95**	0	20	0	0	**20**	48	33	13	21	**115**
دبلوم متوسط	F	0	2204	1238	2985	**6427**	0	1047	1948	2888	**5883**	0	3251	3186	5873	**12310**
	T	0	4472	2515	5519	**12506**	0	2357	4491	5604	**12452**	0	6829	7006	11123	**24958**
بكالوريوس	F	23838	50055	1699	0	**75592**	3921	31682	1162	0	**36765**	27759	81737	2861	0	**112357**
	T	34243	78302	2458	0	**115003**	7740	51379	2123	0	**61242**	41983	129681	4581	0	**176245**
دبلوم عالي	F	0	59	0	0	**59**	0	11	0	0	**11**	0	70	0	0	**70**
	T	0	81	0	0	**81**	0	20	0	0	**20**	0	101	0	0	**101**
ماجستير	F	256	4040	0	0	**4296**	28	1264	0	0	**1292**	284	5304	0	0	**5588**
	T	383	6500	0	0	**6883**	53	2968	0	0	**3021**	436	9468	0	0	**9904**
دكتوراه	F	0	168	0	0	**168**	0	125	0	0	**125**	0	293	0	0	**293**
	T	0	324	0	0	**324**	0	239	0	0	**239**	0	563	0	0	**563**
المجموع	**F**	**25446**	**56702**	**2944**	**2998**	**88090**	**4127**	**34371**	**3110**	**2888**	**44496**	**29573**	**91073**	**6054**	**5886**	**132586**
	T	**36517**	**89877**	**4986**	**5540**	**136920**	**8273**	**57354**	**6614**	**5604**	**77845**	**44790**	**147231**	**11600**	**11144**	**214765**

المصدر: وزارة التعليم العالي – الكتاب الاحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 2020/ 2021 – الصادر في أيلول /2021 - صxi

توزيع الطلاب المسجلين حسب البرنامج (التخصص):

الجدول التالي يوضح أعداد الطلبة المتخرجين حسب التخصص وفقاً للتصنيف المعياري العالمي للتخصصات (اسكد 2013) المستوى الأول للتصنيف:

جدول: أعداد المتخرجين حسب التخصص (تخصصات اسكد العامة) والجنس 2020/2019

الرقم	البرنامج العام	جامعات تقليدية		كليات جامعية		كليات مجتمع		التعليم المفتوح		المجموع		النسبة المئوية
		أنثى	المجموع	أنثى	المجموع	أنثى	المجموع	أنثى	المجموع	أنثى	المجموع	
1	التعليم	3257	4132	202	253	145	153	2163	2767	5767	7305	%17.8
2	الفنون والعلوم الإنسانية	2004	2822	141	216	177	254	614	709	2936	4001	%10
3	العلوم الاجتماعية والصحافة والإعلام	1319	2060	49	119	2	3	72	111	1442	2293	%5.6
4	الأعمال والإدارة والقانون	3644	7104	282	610	631	943	3202	4885	7759	13542	%33
5	العلوم الطبيعية والرياضيات والإحصاء	663	839	0	0	0	0	162	188	825	1027	%2
6	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	497	1015	30	108	107	197	217	374	851	1694	%4
7	الهندسة والتصنيع والبناء	1173	2794	21	173	160	605	0	0	1354	3572	%8.6
8	الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والبيطرة	54	170	0	0	0	0	7	28	61	198	%0.5
9	الصحة والرفاه	3414	4903	442	748	466	590	430	642	4752	6883	%17
10	الخدمات	107	511	28	44	27	67	0	0	162	622	%1.5
	المجموع	**16132**	**26350**	**1195**	**2271**	**1715**	**2812**	**6867**	**9704**	**25909**	**41137**	**%100**

المصدر: وزارة التعليم العالي – الكتاب الاحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 2020/ 2021 – الصادر في أيلول /2021 - صxii

- **اجمالي الخريجين: 25909 انثى + 15228 ذكر = 41137**
- **توزيع الطلبة الخريجين حسب الشهادة لعام 2019 / 2020:**
  - **دكتوراه 0009**
  - **ماجستير 2700**
  - **دبلوم عالي 0061**
  - **بكالوريوس 31460**
  - **دبلوم متوسط 5946**
  - **تأهيل تربوي 958**
  - **فرعي 3**
  - **المجموع = 41137**

المصدر: وزارة التعليم العالي – الدليل الاحصائي 2020/ 2021 - صxii

جدول: توزيع الطلبة الخريجين حسب المنطقة والدرجة العلمية والجنس 2020/2019

المنطقة		الضفة الغربية					قطاع غزة					المجموع				
نوع المؤسسة / الشهادة العلمية	الجنس	التعليم المفتوح	جامعات تقليدية	كليات جامعية	كليات مجتمع	المجموع	التعليم المفتوح	جامعات تقليدية	كليات جامعية	كليات مجتمع	المجموع	التعليم المفتوح	جامعات تقليدية	كليات جامعية	كليات مجتمع	المجموع
فرعي	F	0	3	0	0	**3**	0	0	0	0	**0**	0	3	0	0	**3**
	T	0	3	0	0	**3**	0	0	0	0	**0**	0	3	0	0	**3**
سنة تحضيرية	F	0	0	0	0	**0**	0	161	0	0	**161**	0	161	0	0	**161**
	T	0	0	0	0	**0**	0	198	0	0	**198**	0	198	0	0	**198**
تأهيل تربوي	F	548	99	0	0	**647**	47	0	0	0	**47**	595	99	0	0	**694**
	T	574	111	0	0	**685**	75	0	0	0	**75**	649	111	0	0	**760**
دبلوم مهني	F	0	0	0	0	**0**	0	0	0	0	**0**	0	0	0	0	**0**
	T	0	0	0	0	**0**	0	0	0	0	**0**	0	0	0	0	**0**
دبلوم متوسط	F	0	631	359	1183	**2173**	0	219	319	532	**1070**	0	850	678	1715	**3243**
	T	0	1133	709	1999	**3841**	0	549	743	813	**2105**	0	1682	1452	2812	**5946**
بكالوريوس	F	5250	9512	316	0	**15078**	981	4114	201	0	**5296**	6231	13626	517	0	**20374**
	T	7163	14921	454	0	**22538**	1826	6731	365	0	**8922**	8989	21652	819	0	**31460**
دبلوم عالي	F	0	36	0	0	**36**	0	2	0	0	**2**	0	38	0	0	**38**
	T	0	57	0	0	**57**	0	4	0	0	**4**	0	61	0	0	**61**
ماجستير	F	21	919	0	0	**940**	20	432	0	0	**452**	41	1351	0	0	**1392**
	T	33	1510	0	0	**1543**	33	1124	0	0	**1157**	66	2634	0	0	**2700**
دكتوراه	F	0		0	0	**0**	0	4	0	0	**4**	0	4	0	0	**4**
	T	0	1	0	0	**1**	0	8	0	0	**8**	0	9	0	0	**9**
المجموع	**F**	**5819**	**11200**	**675**	**1183**	**18877**	**1048**	**4932**	**520**	**532**	**7032**	**6867**	**16132**	**1195**	**1715**	**25909**
	T	**7770**	**17736**	**1163**	**1999**	**28668**	**1934**	**8614**	**1108**	**813**	**12469**	**9704**	**26350**	**2271**	**2812**	**41137**

المصدر: وزارة التعليم العالي – الكتاب الاحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 2020/ 2021 – الصادر في أيلول /2021 - صxiii

ملاحـــق

ملحق رقم (1) : **كليات وأقسام جامعة الأقصى كما في عام** 2022

كلية التربية البدنية والرياضة:

قسم التربية الرياضية، قسم التدريب الرياضي .

كلية التربية:

المناهج والتدريس، أُصول التربية والادارة التربوية ، علم النفس ، الاشراف التربوي .

كلية الآداب والعلوم الانسانية:

قسم اللغة الفرنسية، التاريخ، علوم المكتبات، علم الاجتماع، الدراسات الإسلامية، اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، الجغرافيا .

كلية العلوم التطبيقية:

الفيزياء، الكيمياء، الاحياء، الرياضيات .

كلية العلوم الطبية:

قسم العلوم الطبية المخبرية، قسم التمريض .

كلية الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات:

علوم الحاسوب، تكنولوجيا الشبكات والهواتف النقالة ، تكنولوجيا المعلومات التطبيقية .

كلية الإدارة والتمويل:

ادارة اعمال، المحاسبة، نظم المعلومات الإدارية والتجارية المعاصرة .

كلية الاعلام:

قسم الصحافة، قسم العلاقات العامة، الإذاعة والتلفزيون .

كلية الفنون الجميلة:

الفنون التشكيلية – تصميم جرافيك، التربية الفنية ، الديكور والتصميم الداخلي .

كلية مجتمع الاقصى للدراسات المتوسطة :

العلوم الإدارية، الاعلام، علوم التربية البدنية، العلوم المالية والمصرفيه ، السكرتاريا الدولية ، ادارة الاعمال ، ادراة المنظمات غير الحكومية ، الصحافة الالكترونية ، العلاقات العامة والاعلام ، تربية الطفل ، تكنولوجيا المعلومات ، الوسائط المتعددة ، برمجة تطبيقات الهواتف الذكية .

ملحق رقم (2) : جدول: كليات واقسام غير متوفرة في جامعة الأقصى

		كلية الطب	كلية الزراعة	كلية العلوم	كلية الفنون والتصميم	كلية الأداب
• الجامعة الاردنية	1. الهندسة الكيميائية 2. الهندسة الكهربائية 3. الهندسة الميكانيكية 4. هندسة الميكاترونكس 5. الهندسة الصناعية 6. هندسة العمارة 7. الهندسة المدنية	1. التشريح و الأنسجة 2. علم وظائف الأعضاء و الكيمياء الحيوية 3. علم الامراض و الاحياء الدقيقة و الطب الشرعي 4. علم الادوية 5. الامراض الباطنية 6. الجراحة العامة 7. التخدير و العناية الحثيثة 8. الاطفال 9. النسائية و التوليد 10. الأشعة	1. البستنة و المحاصيل 2. الاراضي و المياه و البيئة 3. التغذية والتصنيع الغذائي 4. الانتاج الحيواني 5. الاقتصاد الزراعي و ادارة الاعمال الزراعية 6. وقاية النبات	1. الاحياء البحرية 2. البيئة الساحلية 3. العلاج الطبيعي 4. العلاج الوظيفي 5. الاطراف الاصطناعية و الأجهزة المساعدة 6. علوم السمع و النطق	1. الفنون البصرية 2. الموسيقى 3. الفنون المسرحية	1. الفلسفة 2. العمل الاجتماعي
• الجامعة العربية الامريكية	1. هندسة الكهرباء و الطاقة 2. هندسة الميكاترونكس 3. هندسة الاتصالات 4. الهندسة المعمارية بالتكنولوجياالرقمية 5. الهندسة المدنية 6. هندسة انظمة الحاسوب 7. هندسة المعدات الطبية			1. ادارة البيئة و التدوير 2. الاطراف الصناعية و الاجهزة المساعدة 3. العلاج الطبيعي 4. العلوم الطبية المخبرية 5. اضطرابات النطق و اللغة و السمع 6. التصوير الطبي 7. العلاج الوظيفي 8. البصريات 9. الصحة الرقمية 10. الهندسة المالية 11. التسويق الرقمي		
• جامعة عين شمس	1. نظم الحاسبات 2. حسابات علمية			1. قسم الجيوفيزياء 2. قسم الميكروبيولوجيا 3. قسم النبات 4. قسم علم الحشرات 5. قسم الجيولوجيا 6. قسم علم الحيوان 7. قسم الكيمياء الحيوية		1. قسم التربية الموسيقية 2. قسم الاقتصاد المنزلي
• جامعة بيرزيت	1. هندسة الكهرباء 2. هندسة الميكاترونكس 3. الهندسة المدنية 4. هندسة الحاسوب 5. الهندسة المعمارية			1. الاقتصاد 2. العلوم السياسية 3. العلوم المالية و المصرفية 4. الفلسفة و الدراسات الثقافية 5. العلوم الاجتماعية و السلوكية 6. التاريخ و الاثار 7. الاحياء و الكيمياء الحيوية 8. التغذية والحمية 9. علاج النطق والسمع		

				10. المناهج و التعليم		
• جامعة بوليتكنك فلسطين	1. <u>الهندسة الكهربائية</u> • هندسة الطاقة الكهربائية • هندسة الاتصالات و الالكترونيات • هندسة الاجهزة الطبية • هندسة الاتمتة الصناعية • هندسة الانظمة و الاجهزة الذكية 2. <u>الهندسة الميكانيكية</u> • هندسة السيارات • هندسة الميكاترونكس • هندسة التكييف و التبريد • الطاقة المتجددة 3. <u>الهندسة المدنية</u> • هندسة المباني • هندسة المساحة و الجيوماتكس • هندسة تكنولوجيا البيئة • هندسة مدنية 4. <u>الهندسة المعمارية</u> • هندسة معمارية • الهندسة المعمارية/ العمارة الداخلية و الديكور					

اقتراح بضرورة افتتاح:

- **كلية الدراسات المستقبلية**
- **كلية الذكاء الاصطناعي**
- **كلية علوم تكنولوجيا النانو بأقسامه المتعددة .**

ملحق رقم (3) : **ترتيب الجامعات عالمياً**: **تصنيف التايمز**[30] **للجامعات العالمية** 2021

منذ إصدار أول نسخة منه عام 2010، يعد تصنيف التايمز للجامعات العالمية أحد أبرز قوائم تصنيفات الجامعات بشكل عام وأحد أهم مصادر الطلاب الدوليين لتقييم اختياراتهم الجامعية لكل من يرغب في الدراسة بالخارج.

ما هي أفضل 20 جامعة في تصنيف التايمز للجامعات العالمية 2022؟

يوضح الجدول التالي أفضل 20 جامعة عالمية طبقاً لتصنيف التايمز لعام 2022:

الترتيب	الجامعة	الدولة
1	جامعة أكسفورد	المملكة المتحدة
=2	معهد كاليفورنيا للتقنية	أمريكا
=2	جامعة هارڤرد	أمريكا
4	جامعة ستانفورد	أمريكا
=5	جامعة كامبردج	المملكة المتحدة
=5	معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا	أمريكا
7	جامعة پرينستون	أمريكا
8	جامعة كاليفورنيا في بيركلي	أمريكا
9	جامعة يال	أمريكا
10	جامعة شيكاغو	أمريكا
11	جامعة كولومبيا	أمريكا
12	إمپيريال كولدج لندن	المملكة المتحدة
=13	جامعة جونز هوپكنز	أمريكا
=13	جامعة پنسيلڤانيا	أمريكا
15	المعهد الفدرالي للتكنولوجيا في زيوريخ	سويسرا

[30] ما هو تصنيف التايمز للجامعات العالمية ؟

تصنيف التايمز للجامعات العالمية Times Higher Education World University rankings هو أكبر وأضخم ترتيب للجامعات على مستوى العالم، حيث يضم التصنيف في نسخة عام 2022 أكثر من 1600 جامعة من 99 دولة حول العالم.

يعتمد جدول التايمز للجامعات العالمية لعام 2022 في ترتيب أفضل الجامعات على 13 مؤشر أداء تقيس مدى تميز الجامعة أو المؤسسة التعليمية في 4 مجالات رئيسية، وهي: التدريس، والبحث، ونقل المعرفة، والنظرة الدولية.

=16	جامعة بكين	الصين
=16	جامعة شينغوا	الصين
=18	جامعة تورنتو	كندا
=18	جامعة كولدج لندن	المملكة المتحدة
20	جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس	أمريكا

المصدر :تصنيف التايمز للجامعات العالمية لعام 2022

أفضل الدول في تصنيف التايمز للجامعات العالمية لعام 2022

طبقاً لموقع تصنيف التايمز للجامعات العالمية ، فإن الدول التالية هي أفضل الدول من حيث عدد جامعاتها التي احتلت مرتبات متقدمة في قائمة أفضل 200 جامعة عالمية:

الدولة	عدد مؤسساتها في أفضل 200 جامعة
أمريكا	57
المملكة المتحدة	28
ألمانيا	22
أستراليا	12
الصين	10
هولندا	10
كندا	7
سويسرا	7
كوريا الجنوبية	6
فرنسا	5
هونج كونج	5
السويد	5

ملحق رقم (4): **أفضل** 10 **جامعات عربية لعام** 2020

25 ديسمبر 2020

أهم التصنيفات العالمية التي تقدمها بعض المؤسسات التعليمية الرائدة، ومنها اخترنا تصنيف QS العالمي للجامعات[31]:

1. **جامعة الملك عبد العزيز بمدينة جدة.**
2. **الجامعة الأمريكية في بيروت.**
3. **جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بمدينة الظهران.**
4. **جامعة قطر.**
5. **جامعة الإمارات العربية المتحدة في مدينة العين.**
6. **جامعة الملك سعود بالرياض.**
7. **الجامعة الأمريكية بالشارقة.**
8. **جامعة السلطان قابوس بمسقط.**
9. **الجامعة الأمريكية بالقاهرة.**
10. **الجامعة الأردنية.**

[31] هو تقرير سنوي يقدم تصنيفاً للجامعات على مستوى العالم، من قِبل مؤسسة Quacaquarellu Symonds البريطانية المتخصصة في مجال التعليم، ويتمتع بالمصداقية والثقة الكبيرة في رصد المعلومات؛ حيث تعمل مؤسسة QS مع مجموعة من آلاف الأكاديميين والمختصين، بجمع وتحليل وتوثيق المعطيات والبيانات الخاصة بكل جامعة من الجامعات.

ملحق رقم (5): **قائمة أفضل** 10 **جامعات عربية لعام** 2021

أصدرت مؤسسة "كيو إس" تصنيفها الجديد لأفضل 1000 جامعة على مستوى العالم لعام 2021، حيث حلت أفضل 10 جامعات عربية ما بين المراتب 143 و650 عالميا.

واستحوذت 3 جامعات سعودية على مراتب في قائمة أفضل 10 جامعات عربية، فيما تحتضن الإمارات جامعتين، وقطر واحدة، وجامعة واحدة لكل من مصر والأردن ولبنان.

عالميا، استحوذت الجامعات الأميركية على المرتب الأربع الأولى، حيث جاء معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في المرتبة الأولى، وجامعة ستانفورد الثانية، وجامعة هارفارد الثالثة، ومعهد كاليفورنيا للتكنولوجيا الرابعة.

وتاليا أفضل 10 جامعات عربية:

1. جامعة الملك عبد العزيز:

حصلت على المرتبة الأولى عربيا و143 عالميا.

2. جامعة الملك فهد للبترول والمعادن:

حصلت على المرتبة الثانية عربيا و186 عالميا.

3. جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا:

حلت في المرتبة الثالثة عربيا، و211 عالميا، وكانت قد تأسست في 2007.

4. الجامعة الأميركية في بيروت:

حلت في المرتبة الرابعة عربيا و220 عالميا، وهي جامعة خاصة كانت قد تأسست في 1866 في منطقة راس بيروت.

5. جامعة قطر:

حصلت على المرتبة الخامسة عربيا و245 عالميا، وكانت قد تأسست في 1973.

6. جامعة الإمارات العربية المتحدة:

حصلت على المرتبة السادسة عربيا، و284 عالميا، وكانت قد تأسست في 1976.

7. جامعة الملك سعود:

حصلت على المرتبة السابعة عربيا، و287 عالميا، وكانت قد تأسست في 1957.

8. الجامعة الأميركية في الشارقة:

حلت في المرتبة الثامنة عربيا، و348 عالميا، وكانت قد تأسست في 1997.

9. جامعة السلطان قابوس:

حلت في المرتبة التاسعة عربيا، و375 عالميا، وكانت قد تأسست في عام 1986.

10. الجامعة الأميركية بالقاهرة

حلت في المرتبة العاشرة عربيا، و411 عالميا، وكانت قد تأسست 1919.

تصنيف الجامعات العربية

وبحسب تصنيف الجامعات العربية 2021 , للتعرف على أفضل 100 جامعة عربية. وتحتل السعودية المرتبة الأولى ولبنان المرتبة الثانية وقطر المرتبة الثالثة والامارات المرتبة الرابعة وعمان المرتبة الخامسة والأردن المرتبة العاشرة، ومصر المرتبة الحادية عشر والعراق التاسعة عشر والكويت الحادية والعشرين، فلسطين المرتبة الرابعة والأربعين (النجاح 46 وبيرزيت 51، الإسلامية غزة 71) وسوريا المرتبة الحادية والخمسين، والسودان الحادية والستين، تونس 22 والمغرب 81 والجزائر 91.

حسب تصنيف تايمز تصدرت جامعتان من الجامعات المعترف بها في السعودية تصنيف قائمة أفضل الجامعات العربية لعام 2021. فجاء تصنيف جامعة الملك عبد العزيز عالميا في المرتبة 201 والأولى عربياً، بينما احتلت جامعة الفيصل المرتبة 251 عالمياً والثانية عربياً وجاءت المراكز الأخرى على النحو التالي:

- جامعة الملك عبدالعزيز (المملكة العربية السعودية)
- جامعة الفيصل (المملكة العربية السعودية)
- الجامعة الأمريكية في بيروت (لبنان)
- جامعة قطر (قطر)
- جامعة خليفة (الإمارات)
- جامعة العلوم والتكنولوجيا (الأردن)
- جامعة الملك سعود (المملكة السعودية)
- جامعة أسوان (مصر)
- جامعة المنصورة (مصر)
- جامعة الملك فهد للبترول والمعادن (المملكة السعودية)

الجامعات في إسرائيل:

حصلت الجامعة العبرية في القدس على لقب أفضل جامعة في إسرائيل بحسب تصنيف الجامعات العالمي QS، لكنها تراجعت بثماني نقاط على مستوى العالم، لتحتل المركز ال162، من بين أفضل 1000 مؤسسة أكاديمية.

ظهرت ست جامعات إسرائيلية في أحدث تصنيف لعام 2020، ثلاثة منها تقدمت في القائمة، في حين تراجعت الثلاثة الأخرى في التصنيف.

وتراجع "التخنيون – معهد إسرائيل التكنولوجي" بعشرة مراكز، عاما بعد عام، ليصمل إلى المركز 257 عالميا، ما يجعل منه ثالث أفضل جامعة في إسرائيل، بعد الجامعة العبرية وجامعة تل أبيب، التي تقدمت 11 مركزا إلى المركز 219 عالميا.

الجامعة العبرية هي الأكثر شهرة من حيث السمعة الأكاديمية، حيت احتلت المركز 206 عالميا؛ وهي أيضا حصلت على أقوى تصنيف من هيئة التدريس/الطلاب، حيث احتلت المركز الـ 153.

ودخلت جامعة تل أبيب قائمة أفضل 20 مؤسسة تعليم عالي في العالم في مؤشر الاقتباسات لكل كلية – الذي يقيس البحوث التي يتم إجراؤها. واحتلت الجامعة المركز الـ 19 في هذه الفئة. من حيث سمعة صاحب العمل، حصلت الجامعة على أعلى علامة بين الجامعات الإسرائيلية واحتلت المركز الـ 253 عالميا في هذا المؤشر. في الشرق الأوسط وأفريقيا وصلت الجامعة إلى المركز الخامس.

في فئة الاقتباسات لكل كلية، وصلت التخنيون إلى المركز السابع في الشرق الأوسط وأفريقيا، واحتل المركز الـ 96 عالميا.

جامعة بن غوريون في النقب، التي وصلت إلى المركز 219 في تصنيف الجامعات لعالم 2020 مقارنة بالمركز 207 في العام السابق، هي المؤسسة التي حصلت على أعلى تصنيف في صفوف أعضاء هيئة التدريس العالميين في إسرائيل.

وتقدمت جامعة بار إيلان في التصنيف إلى مجموعة الجامعات في المراكز 551–560، مقارنة بالعام السابق (601–650)، في حين حافظت جامعة حيفا على موقعها في 651–700.

الجدير بالذكر أنه لا توجد أي جامعة في منطقة الشرق الأوسط استطاعت التواجد في قائمة أفضل 200 جامعة حول العالم؛ إذ جاءت أفضل جامعة في المنطقة من نصيب إسرائيل، وهي الجامعة العبرية في القدس.

ملحق رقم (6): معايير تصنيف الجامعات العالمية

تقوم بعض المؤسسات العالمية بتصنيف سنوي للجامعات وفق معايير خاصة بكل منها حيث تعتبر السمعة الأكاديمية للجامعة ومكانتها ورأي الخبراء في مستوى الجامعات في العالم كله، بالإضافة إلى سمعة الجامعة لدى أرباب العمل من خلال تفوق الطلاب الخريجين من هذه المؤسسات، من أهم المعايير حسب تصنيف "كيو اس". بالإضافة إلى نسبة أعضاء هيئة التدريس من طلاب الجامعة والجودة العالية في مجال البحث العلمي، وهناك من يعتمد أيضا على عدد الجوائز العالمية التي فاز بها أعضاء الهيئة التدريسية حسب تصنيف شنغهاي.

ويختلف التصنيف العالمي للجامعات حسب كل مؤسسة، على سبيل المثال نجد في تصنيف Financial Times اهتماما اكبر بالبرامج الدراسية خاصة ماجستير إدارة الإعمال، و هناك من يعطي تقييما لجميع تخصصات ومراحل التعليم العالي في مختلف جامعات العالم مثل تصنيف (US News) و (QS) وتصنيف شنغهاي وتصنيف مجلة تايمز للتعليم العالي.

أفضل 10 جامعات عالميًا 2020

- جامعة أكسفورد المملكة المتحدة
- معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا الولايات المتحدة الأمريكية
- جامعة كامبريدج المملكة المتحدة
- جامعة ستانفورد الولايات المتحدة الأمريكية
- معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (إم آي تي) الولايات المتحدة الأمريكية
- جامعة برينستون الولايات المتحدة الأمريكية
- جامعة هارفرد الولايات المتحدة الأمريكية
- جامعة ييل الولايات المتحدة الأمريكية
- جامعة شيكاغو الولايات المتحدة الأمريكية
- إمبيريال كولدج لندن المملكة المتحدة

أما أفضل 10 جامعات عالميًا 2021

- جامعة أكسفورد –بريطانيا
- جامعة ستانفورد–أمريكا
- جامعة هارفارد –أمريكا
- معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا –أمريكا
- معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا –أمريكا
- جامعة كامبريدج –بريطانيا

- جامعة كاليفورنيا – بيركلي أمريكا
- جامعة ييل–أمريكا
- جامعة برينستون–أمريكا
- جامعة شيكاغو –أمريكا.

ملحق رقم (7): الخطة الدراسية لقسم الذكاء الاصطناعي في جامعة الزرقاء في الأردن

رقم المادة	إسم المادة	الساعات	المتطلب السابق
	متطلبات الجامعة الإجبارية		**18 ساعة**
0200104	التربية الوطنية	3	
0200105	مهارات الاتصال والتواصل (اللغة العربية 1)	3	0200150,0201001
0200106	مهارات الاتصال والتواصل (اللغة الإنجليزية 1)	3	0200151,0202001
0200110	العلوم العسكرية	3	
0200111	الثقافة الاسلامية وقضايا العصر	3	
0200115	تنمية المجتمع والعمل التطوعي	0	
0200153	المهارات الحياتية	1	
0200154	القيادة والمسؤولية المجتمعية	1	
0400202	الريادة والابتكار	1	
	متطلبات الجامعة الإختيارية	**9 ساعة**	
0200113	تاريخ الاردن وفلسطين	3	
0200114	القدس تاريخ وحضارة	3	
0200116	مهارات الاتصال والتواصل (اللغة العربية 2)	3	0200105
0200122	مبادئ علم التربية	3	
0200125	مبادئ علم القانون	3	
0200127	اخلاقيات الطالب الجامعي	3	
0200130	جرائم الارهاب	3	
0200156	التنمية والبيئة	3	
0300123	مبادئ علم الفلك	3	
0300124	الثقافة العلمية	3	
0300157	الثقافة الرقمية	3	
0300161	الاسعافات الاولية	3	
	متطلبات الكلية الإجبارية	**21 ساعة**	
1501110	برمجة الحاسوب 1	3	
1501111	مختبر برمجة 1	1	
1501112	برمجة الحاسوب 2	3	1501110
1501113	مختبر برمجة 2	1	1501111
1501220	رياضيات متقطعة	3	1501110
1501221	تراكيب البيانات	3	1501112
1503270	مقدمة لهندسة البرمجيات	3	1501110

1504180	برمجة ويب 1	3	1501110
1504181	مختبر ويب 1	1	1501111
1509999	حلقة بحث	0	
متطلبات التخصص الإجبارية		**63 ساعة**	
1501210	لغة برمجة مختارة	3	1501112
1501230	تصميم المنطق الرقمي	3	
1501321	تصميم وتحليل الخوارزميات	3	1501221
1501340	شبكات الحاسوب	3	1501221
1501430	نظم التشغيل	3	1501221
1502351	نظم قواعد البيانات	3	1501221
1502365	معالجة الصور الرقمية	3	1501221
1502452	التنقيب في البيانات ومستودعاتها	3	1502351
1502461	استرجاع المعلومات	3	1502351
1502496	البيانات الضخمة	3	1502351
1504385	برمجة الهواتف الذكية	3	1501112
1504493	انترنت الأشياء	3	1501340
1505201	مقدمة في الذكاء الاصطناعي	3	1501221
1505221	برمجة الذكاء الإصطناعي	2	1501221
1505222	مختبر برمجة الذكاء الإصطناعي	1	1501221
1505311	تعلم الالة	3	1505201
1505315	رياضيات تعلم الالة	3	0300103,1505311
1505332	مقدمة في علم البيانات	3	1502351
1505381	مقدمة في الروبوتات	3	1505201
1505391	تدريب ميداني في الذكاء الاصطناعي	0	0000000
1505412	التعلم العميق	2	1505311
1505413	مختبر التعلم العميق	1	1505311
1505461	الرؤية الحاسوبية	3	1502365
1505495	مشروع في الذكاء الاصطناعي	3	0000000
متطلبات التخصص الإختيارية		**9 ساعة**	
1502360	مناهج واخلاقيات البحث العلمي	3	
1505211	لغات خاصة في البرمجة	3	1501112
1505303	المنطق الضبابي	3	1501220
1505351	علم الإدراك	3	1505201
1505414	تعلم الالة التطبيقي	3	1505311

1505435	موضوعات خاصة في الذكاء الاصطناعي 1	3	0000000
1505436	موضوعات خاصة في الذكاء الاصطناعي 2	3	0000000
1505441	معالجة اللغات الطبيعية	3	1505311
1505482	برمجة الروبوتات	3	1505381
المتطلبات المساندة		**9 ساعة**	

0300101	التفاضل والتكامل (1)	3	
0300103	الاحصاء والاحتمالات	3	
0301241	الجبر الخطي 1	3	

ملحق رقم (8): برنامج علم النانو في مدينة زويل في مصر

السنة الثانية في علم النانو:	
مقدمة في العلوم والتكنولوجيا	3ساعات معتمدة
مقدمة في علم الحاسوب	3ساعات معتمدة
ندوة	ساعة واحدة معتمدة
الجبر الخطي وهندسة الناقلات	3ساعات معتمدة
الفيزياء الحديثة	4ساعات معتمدة
أساسيات علوم المواد والهندسة(I)	3ساعات معتمدة
المعادلات التفاضلية العادية	3ساعات معتمدة
مقدمة في الديناميكا الحرارية والحركة الموجية والبصريات	4ساعات معتمدة
الكيمياء العضوية	4ساعات معتمدة
الكيمياء الفيزيائية	4ساعات معتمدة
العلوم الاجتماعية والإنسانية	3ساعات معتمدة
إجمالي الساعات المعتمدة:	**35ساعة معتمدة**
السنة الثالثة في علم النانو:	
أساسيات علوم المواد والهندسة(II)	3ساعات معتمدة
التحليل الطيفي	3ساعات معتمدة
تقنيات التوصيف الحديثة(I)	3ساعات معتمدة
المواد النانوية البيولوجية	3ساعات معتمدة
كيمياء الجزيئات	4ساعات معتمدة
التحفيز وعلوم الأسطح	3ساعات معتمدة
كيمياء الحالة الصلبة	3ساعات معتمدة
البيولوجيا النانوية	3ساعات معتمدة
تناوُب مختبرات البحوث	ساعة واحدة معتمدة
الأخلاقيات العلمية والسلامة	3ساعات معتمدة
العلوم الاجتماعية والإنسانية	6ساعات معتمدة
ندوة	ساعة واحدة معتمدة

إجمالي الساعات المعتمدة:	**36ساعة معتمدة**
السنة الرابعة في علم النانو:	
طرق حسابية	4ساعات معتمدة
الديناميكا الحرارية	4ساعات معتمدة
تجميع / تصنيع المواد النانوية	4ساعات معتمدة
المواد النانوية الناشئة	4ساعات معتمدة
مشروع بحثي متقدم في علم النانو	6ساعات معتمدة
علوم النانو الغروية	3ساعات معتمدة
ندوة طلاب علم النانو	ساعة واحدة معتمدة
العلوم الاجتماعية والإنسانية	3ساعات معتمدة
ندوة	ساعة واحدة معتمدة
المواد الاختيارية في علم النانو	3ساعات معتمدة
ويجب على طلاب السنة الرابعة اختيار تخصص واحد من التخصصات التالية :	
تخصص العلاج بالنانو :	
العلاج بالنانو	3ساعات معتمدة
تخصص تقنية النانو الحيوية :	
تقنية النانو الحيوية	3ساعات معتمدة
تخصص كيمياء النانو، وفيزياء النانو :	
المواد المغناطيسية، والمواد الإلكترونية الدورانية، والأجهزة النانوية	3ساعات معتمدة
إجمالي الساعات المعتمدة :	**36ساعة معتمدة**
إجمالي الساعات المعتمدة للبرنامج :	**141ساعة معتمدة**